العلاقات التركية–الصينية ٢٠٠٢–٢٠٢٠
دراسة في المجالات الاقتصادية والعسكرية

أ.م.د. لقمان عمر محمود النعيمي

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٢/٥/٥ **القبول: ٢٠٢٢/٦/١٤**

مستخلص البحث

يتناول البحث موضوع العلاقات التركية–الصينية خلال المدة ٢٠٠٢–٢٠٢٠ في المجالات الاقتصادية والعسكرية، ويهدف إلى تسليط الضوء على هذه العلاقات في المجالات أعلاه خلال عهد حكومة حزب العدالة والتنمية التي حاولت منذ عام ٢٠١٠ انتهاج سياسة الانفتاح على الدول الاسيوية لاسيما الصين والهند لتنويع خياراتها الاستراتيجية وتوسيع مصالحها الاقتصادية وتثبيت نفوذها بوصفها دولة مهمة ومؤثرة في منطقة الشرق الاوسط وإعادة تفعيل دورها كجسر رابط بين اسيا واوروبا واحياء طريق الحرير الجديد. وتكمن اهمية البحث في الربط بين فاعلين مهمين في السياسة الدولية وهما الصين القطب المنافس اقتصاديا للولايات المتحدة وتركيا الدولة المهمة والمؤثرة في الشرق الاوسط. تضمن البحث ثلاثة محاور، الاول الجذور التاريخية للعلاقات بين تركيا والصين حتى عام ٢٠٠٢، والثاني تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، والثالث تطور العلاقات العسكرية والامنية مع خاتمة تضمنت ملخصا مع اهم الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ الصين؛ العلاقات التركية–الصينية؛ طريق الحرير.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkish-Chinese Relations 2002-2020: a Study in Economic and Military Fields

Assist. Prof. Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center / University of Mosul
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Received: 5/5/2022 Accepted: 14/6/2022

Abstract

The research deals with the issue of Turkish-Chinese relations during the period 2002-2020 in the economic and military fields and aims to shed light on these relations in the above areas during the era of the Justice and Development Party government, which since 2010 has tried to adopt a policy of openness to Asian countries, especially China and India, to diversify its strategic options expanding its economic interests, consolidating its influence as a powerful and influential country in the Middle East, reactivating its role as a bridge linking Asia and Europe, and reviving the new Silk Road. The importance of the research is to link between two key actors in international politics, namely China, the economic rival to the United States, and Turkey, an important and influential country in the Middle East. The research included three sections, the first one is the historical roots of relations between Turkey and China until 2002, the second section is the development of economic and trade relations, and the third section is the development of military and security relations with a conclusion that includes a summary of the most important conclusions (results).

Keywords: Turkey; China; Turkish-Chinese relations; Silk Road.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

شهدت العلاقات التركية–الصينية تحسناً تدريجياً منذ تولي حكومة حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢. وشهدت العلاقات أيضا نقلة نوعية في المجالات كافة منذ عام ٢٠١٠ لاسيما مع زخم النشاط الأخير الملحوظ في السياسات الخارجية الصينية والتركية؛ فمع زيادة نفوذ الصين على السياسة الدولية، أضحت قطبا عالميا مرشحا محتملا في هيكل القوة الدولية. بصرف النظر عن التداعيات العالمية لصعود الصين، فإن مشاركة الأخيرة في المناطق التي تعد تقليدياً ضرورية لحماية أمن تركيا وتعزيز المصالح التركية تجعل أي تحليل لوتيرة ومسار العلاقات التركية–الصينية أمراً ضروريًا. إلى جانب ذلك، وبفضل متطلبات التنمية الاقتصادية مثل البحث عن أسواق جديدة، لم تكتف تركيا مؤخراً بإعادة اكتشاف الشرق الأوسط فحسب، بل حولت اهتمامها أيضاً إلى أجزاء أخرى من العالم، مثل إعلانها عام ٢٠٠٥ "عام إفريقيا"، و ٢٠٠٦ "عام أمريكا اللاتينية، فضلا عن منطقة أخرى إذ أصبحت تركيا أكثر نشاطًا بشكل تدريجي هي الشرق الأقصى. وبوصفها سوقاً ديناميكياً ضخماً في شرق آسيا، وعضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يبدو أن الصين طرف فاعل يمكن أن تكون العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الوثيقة معه مفيدة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية. وهكذا، يصبح تحليل ومتابعة مسار العلاقات التركية–الصينية في الجانبين الاقتصادي والعسكري أمراً ضرورياً.

فيما يتعلق بتركيا فإنها تقع على تقاطع جيوسياسي وحضاري في أوراسيا، ويمكن العثور على التراث التاريخي المتعدد للدولة العثمانية من خلال عملية صعود تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢؛ فهويات تركيا المتعددة، كعضو في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) وحلف الناتو(NATO)، فضلا عن كونها دولة شرق أوسطية، ودولة إسلامية، وعلاقاتها المتعددة الغربية والاسيوية، ودولة جسر بين الشرق والغرب، ودورها الفاعل والمؤثر اقليميا وعالميا في السنوات الأخيرة، كل ذلك أدى استمرار الازدهار الاقتصادي، والاستقرار السياسي، والمكانة الدولية المتزايدة

لتركيا، وإلى تعزيز ثقتها في هذا الصعود المتنامي المستند على موقعها الجيواستراتيجي، ومساحة أراضيها، وحجم سكانها، والثقل الاقتصادي الكبير كدولة متوسطة كبيرة. إن عملية التحديث التي حققتها تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية متقدمة جدًا، وسرعة نموها الاقتصادي سريعة، وتطورها واعد، والاقتصاد التركي موجه نحو السوق المحلية والخارجية ويبحث دائما عن أسواق جديدة في الصين والهند ودول اسيوية اخرى فضلا عن الشرق الاوسط وافريقيا. وقد أدى سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى تحسين توجهها نحو السوق الداخلية والخارجية بشكل كبير، مما يجعلها مكان تجمع مهم لرأس المال العالمي. لطالما كانت تركيا من بين الدول الإقليمية ذات التمثيل والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، مما يجعلها تتمتع بمكانة قوية في العديد من المناطق مثل الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى.

هدف البحث

يهدف إلى تسليط الضوء على هذه العلاقات في المجالات أعلاه خلال عهد حكومة حزب العدالة والتنمية التي حاولت منذ عام ٢٠١٠ انتهاج سياسة الانفتاح على الدول الاسيوية لاسيما الصين والهند لتنويع خياراتها الاستراتيجية وتوسيع مصالحها الاقتصادية وتثبيت نفوذها بوصفها دولة مهمة ومؤثرة في منطقة الشرق الاوسط وإعادة تفعيل دورها كجسر بين اسيا واوروبا واحياء طريق الحرير الجديد.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في متابعة وتحليل التطورات التي حصلت في العلاقات التركية–الصينية في بعديها الاقتصادي والعسكري خلال المدة ٢٠٠٢–٢٠٢٠، والتي شهدت تحولات كبيرة وتقاربا ملحوظا في العلاقات الثنائية مدفوعة برغبة غير مسبوقة من القيادات السياسية في كلا البلدين في تعزيز وتطوير هذه العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وقد انعكس هذا التقارب السياسي على تعزيز الجوانب الأخرى للعلاقات لاسيما الاقتصادية والعسكرية استنادا إلى المصالح المتعددة والمشتركة بينهما.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول ماهية وكيفية التحول المثير الذي جرى في الجوانب الاقتصادية والعسكرية للعلاقات التركية–الصينية خلال المدة موضوع البحث وتنطلق من الأسئلة الأتية: كيف تمكن البلدان من تعزيز علاقاتهما الاقتصادية على الرغم من وجود العديد من العوامل المعرقلة لتطور هذه العلاقات؟ وما هي العوامل التي ساهمت في هذا التحول؟ وما هي أهداف تركيا والصين من تطوير علاقاتهما الاقتصادية والعسكرية إقليميا ودوليا؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من حقيقة كون العلاقات التركية–الصينية حملت معها الكثير من المتناقضات التي طالما ساهمت في تعثرها تاريخيا بسبب حقيقة أن كلا البلدين كانا على طرفي نقيض في الحرب الباردة، وتركيا عضو رئيسٌ في حلف الناتو، كما أنها تعقدت بسبب قضية الأويغور التي طال أمدها، إذ تتمتع تركيا بروابط ثقافية ولغوية وثيقة مع الأقلية العرقية الرئيسة في تشينجيانغ. ومع ذلك، فمنذ أواخر التسعينيات، تغلب كلا البلدين على هذه القضايا، ورفعا علاقتهما إلى مستوى أكثر أهمية حتى أنهم أصبحوا شركاء استراتيجيين في عام ٢٠١٠، وبالتالي انعكس ذلك على تحسن علاقاتهما الاقتصادية والعسكرية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي لمتابعة التطور التاريخي للعلاقات حتى الوقت الحاضر، فضلا عن المنهج التحليلي الذي استكشف طبيعة التحولات التي طرأت على هذه العلاقات، وعوامل تطورها.

هيكلية البحث

تضمن ثلاثة محاور رئيسة، الاول، نظرة في الجذور التاريخية للعلاقات التركية–الصينية حتى عام ٢٠٠٢. الثاني، تطور العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي. الثالث، تطور العلاقات العسكرية والامنية فضلا عن خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات.

أولا: نظرة في الجذور التاريخية للعلاقات التركية–الصينية حتى عام ٢٠٠٢

من أجل فهم أفضل للعلاقات بين تركيا والصين لابد من تسليط الضوء على الجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين. ابتداءً يمكن القول إن جذور هذه العلاقات تمتد إلى العهد العثماني وتحديدا النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ونظراً لبعد المسافة بين الامبراطورية الصينية والدولة العثمانية فلم يكن هناك اتصال مباشر بين الطرفين قبل هذا التاريخ. ومع ذلك، إذا عدنا إلى ما قبل انتقال الأتراك إلى الأناضول فمن الجدير بالذكر القول بأن الأتراك والصينيين كانوا جيران في الصين نفسها؛ ففي ذلك الوقت، كان يُطلق على الأتراك الموجودين في الصين اسم (Tujue 突厥)، أو (جوكتورك Göktürk). وكان لهذا الإرث البالغ من العمر ألفي عام تأثيره الخاص على لقاءات كلا الشعبين، إذ تركت الجذور التركية من عصر جوكتورك أقارب لتركيا في الصين وحولها، أي القبائل التركية الأخرى بما في ذلك الأويغور. وسمح طريق الحرير الشهير لكلا الشعبين بتطوير علاقات تجارية غير مباشرة في الغالب، إذ كانت الدولتان العثمانية والصينية تقعان على طرفي هذا الطريق التجاري القديم. ومع ذلك، وحتى نهاية العهد العثماني، لم تكن لكلا الطرفين علاقات مباشرة فقد تعاملتا مع بعضهما البعض عبر سفاراتهما في أوروبا (Söylemez, 2017, 1).

بعد اعلان تأسيس جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ حاولت أنقرة فتح بعثة دبلوماسية في الصين لكنها لم تتحقق (تنجح). في النهاية، افتتحت جمهورية الصين Republic of China (ROC) بعثة دبلوماسية لها عام ١٩٣٤، وفي المقابل أرسلت أنقرة في ممثلًا دبلوماسيًا لها إلى نانجينغ في عام ١٩٣٧. وكان للثورة الشيوعية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ تأثير سلبي مباشر على العلاقات التركية–الصينية. وفي عام ١٩٥٠، اندلعت الحرب الكورية التي قاتل فيها جنود صينيون وأتراك على جانبين متعارضين. تركت الحرب في السنوات اللاحقة بعض التصورات السلبية عن الصين في المجتمع التركي. وفي المقابل، كان لدى جمهورية الصين الشعبية آنذاك وجهات نظر غير جيدة تجاه تركيا نظرًا لأن هذا البلد،

وهو حليف للولايات المتحدة وعضو بالفعل في الناتو، يميل إلى "الغرب الرأسمالي". وحتى أوائل عقد السبعينيات، حافظت تركيا على روابط رسمية مع سلطات جمهورية الصين (Söylemez, 2017, 1-2).

تغير مسار العلاقات الرسمية بين تركيا والصين (جمهورية الصين الشعبية) عندما قررت الولايات المتحدة تعديل سياستها تجاه نظام ماو الشيوعي. ونتيجة لذلك، أقامت تركيا في عام ١٩٧١ علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية على مستوى السفراء وقطعت علاقاتها مع تايوان. يجب الإشارة هنا إلى أن الحكومة التركية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية على أنها "صين واحدة" كانت نتيجة تدخل المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية عام ١٩٧١. هذه النقطة مهمة بشكل خاص لفهم تطور هذه العلاقة الثنائية منذ ذلك الحين، إذ لعب الجيش التركي دائمًا دورًا مهمًا في علاقات بلاده مع الصين، ودفع بانتظام من أجل شراكة أوثق. على سبيل المثال، أول وزير الخارجية التركي آنذاك (إيلتر تركمان İlter Türkmen) والرئيس الذي زار الصين في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، على التوالي، كانت جزءً من حكومة تم تشكيلها بعد الانقلاب العسكري التي حدث في عام ١٩٨٠. ومع ذلك، في الثمانينيات، ظلت العلاقات التركية–الصينية منخفضة إلى حد ما، تتكون بشكل رئيسٍ من تبادل الزيارات الحكومية وعدد قليل من الوفود العسكرية (Söylemez, 2017, 3). ويبدو أن السبب وراء ذلك هو التوتر الذي حصل في العلاقات التركية–الامريكية منتصف عقد السبعينيات نتيجة حظر الأسلحة الأمريكي على تركيا على خلفية تدخلها العسكري في قبرص عام ١٩٧٤، فحاولت الحكومة العسكرية التي أعقبت انقلاب ١٩٨٠ تنويع علاقاتها العسكرية الخارجية وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها في المجال العسكري، فضلا عن ضعف العلاقات بين تركيا والمجموعة الاوروبية على خلفية الانقلاب العسكري فوجدت في الصين خيارا بديلا لاسيما بعد اقامة الولايات المتحدة الامريكية علاقات دبلوماسية معها.

شرعت أنقرة، التي تم تهميشها من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) بعد انقلاب عام ١٩٨٠، في السعي لتحقيق توازنات جديدة من الناحية السياسية. وكانت جمهورية الصين الشعبية، أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي انفتحت على الاقتصاد الرأسمالي، مركزًا سياسيًا جديدًا للتوازن بالنسبة لأنقرة. خلال هذه المدة بدأت أول محادثات رفيعة المستوى بين تركيا والصين، وتم إجراء عدد كبير من الزيارات المتبادلة بين البلدين. وفي هذا السياق قام وزير التجارة (كمال جانتورك Kemal Cantürk) بأول زيارة رفيعة المستوى إلى الصين في أيار/ مايو ١٩٨١. أعقبتها زيارة مهمة جدا لوزير الخارجية التركي إلتر تركمان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ أسهمت في تطوير العلاقات الثنائية. ويتضح من هذه الزيارة أن إدارة بكين كانت تميل نحو انقلاب ١٩٨٠ على أساس أنها وفر الاستقرار السياسي ضد التوسع السوفياتي. وأرادت الصين حلاً دبلوماسياً لنزاعات بحر إيجة بين تركيا واليونان، وقضية قبرص بين الطرفين. وفي هذه الزيارة تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي مهدت الطريق للتعاون التجاري بين تركيا والصين لاحقا (Çolakoğlu, 2013, 33).

في أوائل الثمانينيات قام الرئيس التركي (كنعان إيفرين Kenan Evren) بمبادرة آسيوية تضمنت مجموعة زيارات إلى الصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وبنغلاديش وباكستان في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣. وكان لكل زيارة من الزيارات المذكورة أعلاه أهمية كبيرة لاسيما الزيارة إلى الصين التي تعد علامة فارقة في تاريخ العلاقات الثنائية لكونها أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين. بعد زيارة إيفرين قام وزير الثقافة الصيني (تشو موزهي Zhu Muzhi) بزيارة إلى تركيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٣، أعقبتها زيارة رسمية مهمة لوزير الخارجية الصيني (وو تشو تشيانغ Wu Chuochiang) إلى تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣. ثم قام الرئيس الصيني (لي شيانيان Li Xiannian) بزيارة إلى تركيا في آذار/ مارس ١٩٨٤. وخلال زيارة الرئيس لي، أشادت الصين بالموقف التركي المستقر في الحرب الإيرانية–العراقية،

وأكدت على ضرورة حل قضية قبرص من خلال المحادثات الدولية. توصلت تركيا والصين إلى اتفاق حول تبني موقف مشترك في المنصات الدولية اي منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى تجاه جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأعقبت زيارة الرئيس لي زيارة وزير الخارجية وحيد خليفة أوغلو Vahit Halefoğlu إلى الصين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ (Çolakoğlu, 2013, 34).

من ناحية أخرى، قام رئيس الوزراء تركيا (تورغوت أوزال Turgut Özal) بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية في تموز/ يوليو ١٩٨٥. في المقابل شجعت الحكومة الصينية تركيا على الاستثمار في منطقة تشينجيانغ أويغور المتمتعة بالحكم الذاتي في الثمانينيات. في هذا السياق قام رئيس حكومة تشينجيانغ، إسماعيل أمات، بزيارة مدن مختلفة في تركيا في تموز/ يوليو ١٩٨٥. وقام رئيس مجلس الدولة الصيني (زهاو زيانغ Zhao Ziyang) بزيارة إلى تركيا في تموز/يوليو ١٩٨٦. وعقدت خلال قمة على مستوى رئاسة الوزراء بين البلدين محادثات حول تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية. وقد صرح نائب وزير الخارجية الصيني Ci Huai Yuan، في مقابلة أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، أنه من الضروري حل مشاكل بحر إيجة وقبرص والأقلية التركية في بلغاريا من خلال القنوات الدبلوماسية (Çolakoğlu, 2013, 34).

هذه البيئة الإيجابية لم تدم حتى التسعينيات إذ أدت مخاوف بكين بشأن سياسة أنقرة فيما يتعلق بمجتمع الأويغور التركي / المسلم في منطقة تشينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم في الصين ـ والتي تفاقمت في النهاية بسبب اتصالات السياسيين الأتراك مع قادة المعارضة الأويغورـ إلى تدهور العلاقات التركية–الصينية. لكن مع قرب نهاية التسعينيات، اتخذت السياسة الخارجية التركية منعطفًا آخر، ووضعت أنقرة استراتيجية للعمل بتنسيق أكبر مع روسيا والصين في منطقة آسيا الوسطى، بدلاً من محاولة فرض نفوذها بنفسها. في هذه الفترة، أوقفت تركيا دعمها لحركات الأويغور واختارت دعم مجتمع الأويغور اقتصاديًا وثقافيًا بينما رفضت في الوقت نفسه أية محاولة من شأنها أن تعرض وحدة أراضي الصين للخطر (Atli, 2016).

ثانياً: تطور العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي

١. العلاقات التجارية

مع مطلع القرن الحادي والعشرين كانت الصين تشهد معدل نمو اقتصادي غير عادي ما أدى إلى أن تصبح واحدة من عملاقين اقتصاديين في العالم. وعززت الصين اندماجها في الأنظمة المالية والتجارية العالمية لاسيما من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية. من ناحية أخرى، كانت الصين خجولة بعض الشيء في علاقاتها الخارجية وحافظت على استقرار نموها خلال هذه الحقبة العالمية.

سبق ان سلط الرئيس التركي كنعان إيفرين الضوء بشكل ضمني على فرص السوق الهائلة في الصين عندما صرح في زيارته إلى بكين في كانون الأول/ ديسمبر: "أتمنى أن نبيع البرتقال لكل صيني". منذ ذلك الحين، تطورت العلاقات التجارية الثنائية بين تركيا والصين بشكل كبير (Ersoy, 2008, 70–71).

بعد عام ٢٠٠٠ شهدت العلاقات الثنائية في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين تطورا كبيرا إثر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، زادت الأعمال التجارية التركية–الصينية بشكل كبير. وكان لسياسة الانفتاح التركية الجديدة في شرق آسيا التي اتخذتها وزارة الخارجية التركية في عام ٢٠٠٥ التي استهدفت تعزيز التجارة مع دول المنطقة وخاصة السوق الصينية (Söylemez, 2017, 278) أثر كبير في تطور العلاقات التجارية بين البلدين لاحقا.

جدول رقم (١)

التجارة الثنائية التركية–الصينية (الاحصاءات التركية)

Years	Export	Import	Volume	Deficit	Export/Import %
2000	96	1,345	1,441	1,249	7.1
2001	199	926	1,125	727	21.5
2002	268	1,368	1,636	1,100	19.6
2003	505	2,610	3,115	2,105	19.3
2004	392	4,476	4,868	4,084	8.8
2005	550	6,885	7,435	6,335	8
2006	693	9,669	10,362	8,976	7.2
2007	1,040	13,234	14,274	12,194	7.9
2008	1,437	15,658	17,095	14,221	9.2
2009	1,599	12,677	14,276	11,078	12.6
2010	2,260	17,180	19,440	14,920	13.2
2011	2,467	21,692	24,159	19,225	11.4
2012	2,833	21,295	24,128	18,462	13.3
2013	3,601	24,685	28,286	21,084	14.6
2014	2,862	24,918	27,780	22,056	11.5
2015	2,415	24,874	27,289	22,459	9.7

المصدر: (Söylemez, 2017, 293)

بلغ حجم التجارة السنوية ١ مليار دولار لأول مرة في عام ٢٠٠٠. تم تعزيز التجارة الثنائية باستمرار في السنوات التالية ونما حجم التجارة إلى حوالي ٢٨ مليار دولار لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وأكثر من ٢٧ مليار دولار لعام ٢٠١٥ كما يتضح من الجدول رقم ١. كان الاستثناء الوحيد هو الانخفاض الكبير في عام ٢٠٠٩ بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على التجارة التركية الصينية وفقًا للجدولين ٢ و٣، إذ كان هناك انخفاض بأكثر من ٢.٥ مليار دولار. هذا صحيح إذا تحدثنا عن المبلغ

الإجمالي المطلق. عندما ننظر إلى الجدول رقم (٢) حول حصة التجارة التركية الصينية بشكل عام، نرى جانبًا آخر من القصة. هناك، نكتشف أن حصة التجارة الثنائية التركية–الصينية في إجمالي التجارة الخارجية لتركيا زادت حتى في عام ٢٠٠٩، على الرغم من انخفاض حجم التجارة الثنائية في ذلك العام (Söylemez, 2017, 279-280). ينظر الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

حصة التجارة الثنائية التركية الصينية في إجمالي التجارة الخارجية لتركيا

Years	Export	Import	Volume
2000	0.3	2.5	1.8
2001	0.6	2.2	1.5
2002	0.7	2.7	1.9
2003	1.1	3.8	2.7
2004	0.6	4.6	3
2005	0.7	5.9	3.9
2006	0.8	6.9	4.6
2007	1	7.8	5.1
2008	1.1	7.8	5.1
2009	1.6	9	5.9
2010	2	9.3	6.5
2011	1.8	9	6.4
2012	1.9	9	6.2
2013	2.4	9.8	7
2014	1.8	10.3	6.9
2015	1.2	17.3	7.8

المصدر: (NBS of China, 2017)

أما في الجدول رقم (٣) فيشير إلى أنه وفقًا للبيانات الصينية، فقد شهدت التجارة الثنائية بين تركيا والصين فرقا بشكل طفيف، مع حصتها في إجمالي التجارة الخارجية للصين. وبالتالي، كان الانخفاض عن البيانات التركية بمقدار ٢.٥ مليار دولار بسبب الوضع المالي العام لتركيا، ولكن ربما لم يكن له علاقة كبيرة بالتجارة التركية–الصينية. من المهم ملاحظة ذلك لأن عام ٢٠٠٩ كان العام الذي وقعت فيه حادثة أورومتشي[١] ودعا الكثير من الأشخاص في تركيا، بمن فيهم وزير التجارة والصناعة، إلى مقاطعة البضائع الصينية. مرة أخرى، يمكننا أن نرى أن ردود الفعل هذه كانت رمزية إلى حد ما ولم تؤثر على التجارة (Söylemez, 2017, 280-281).

جدول رقم (٣)

التجارة الثنائية التركية–الصينية (الإحصاءات الصينية)

Years	Export	Import	Volume	Surplus	Export/ Import %
2000	1,078	127	1,205	951	850
2001	674	231	905	443	292
2002	1,089	289	1,378	800	377
2003	2,065	533	2,598	1,532	388
2004	2,821	591	3,413	2,230	477
2005	4,254	622	4,875	3,632	684
2006	7,303	766	8,069	6,537	953
2007	10,476	1,292	11,768	9,183	811
2008	10,606	1,963	12,569	8,643	540
2009	8,334	1,761	10,095	6,573	473
2010	11,942	3,169	15,111	8,773	377
2011	15,614	3,124	18,737	12,490	500
2012	15,585	3,511	19,096	12,074	444
2013	17,747	4,486	22,233	13,261	396
2014	19,306	3,705	23,011	15,600	521
2015	18,607	2,943	21,551	15,664	632

المصدر: (NBS of China, 2017)

وفي الواقع ليست تركيا والصين الدولتان الوحيدتان اللتان لا تستطيعان الاتفاق على الأرقام التجارية، فيمكننا أن نرى اتجاهات مماثلة في الأرقام الأمريكية–الصينية والأرقام التركية–الألمانية. على سبيل المثال، يبلغ العجز التجاري للتجارة الثنائية الأمريكية مع الصين (٣٤٢.٦) مليار دولار وفقًا للولايات المتحدة، و(٢٣٧) مليار دولار وفقًا للصين (Martin, 2015, 1). الفارق أكثر من مائة مليار دولار أي ٤٥٪ مما تظهره الإحصاءات الصينية. عندما ننظر إلى واردات تركيا إلى ألمانيا، يمكننا رؤية نتائج مماثلة. بالنسبة لعام ٢٠١٢، أظهرت الإحصائيات التركية ١٣.١ مليار دولار الصادرات إلى ألمانيا، في حين أظهرت الإحصاءات الألمانية أن الواردات من تركيا ١٥.٥ مليار دولار (Deutsche Welle, 2013) الفارق هو ٢.٤ مليار دولار أي ١٨.٣ نقطة.

٢. الاستثمارات المتبادلة

وفقًا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي World Bank، فقد زادت نسبة صافي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المتوسط العالمي للناتج المحلي الإجمالي ستة أضعاف خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا يوضح الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي (OFDI) كميسر للتنمية الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد رافق ظهور الصين كلاعب رئيس في الاقتصاد العالمي زيادة غير مسبوقة في استثماراتها الخارجية، إذ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في الصين من ٢٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩. واعتباراً من عام ٢٠١٩، تعد الصين رابع أكبر مصدر لرأس المال في العالم من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، مما يشير إلى أهميتها المتزايدة في تنميتها الاقتصادية، وكذلك تنمية البلدان المتلقية للاستثمار (Gürel & Kozluca, 2022).

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بين تركيا والصين غير متوازن أيضًا مثل التجارة الثنائية وهذه أيضًا نقطة أخرى تثبت عدم التناسق بين البلدين؛ فأرقام

الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا في الصين صغيرة جدًا عند مقارنتها بأرقام الاستثمار الصيني في تركيا وهذا يشير إلى تباين واضح في حجم الاقتصادين التركي والصيني.

على مستوى الاستثمار الصيني المباشر في مجال البنوك والمصارف فقد أكمل أكبر بنك في العالم من حيث القيمة السوقية وإجمالي الأصول وهو البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، شراء حصة أغلبية في Tekstil Bank التركي ليصبح أول بنك صيني يطلق عملياته في السوق التركية. وتحركت عمليات ICBC في تركيا على قدم وساق إذ أعقب حفل الافتتاح الذي أقيم في اسطنبول توقيع مذكرات تفاهم مع ستة من مقدمي الائتمان المحتملين، بما في ذلك شركة توليد الطاقة الوطنية التركية، والخطوط الجوية التركية، وأربع شركات كبرى تعمل في مجال الطاقة، وصناعات الصلب والشحن والبناء. ويهدف البنك الصناعي والتجاري الصيني إلى تحقيق نمو سريع في هذا السوق الجديد، وغمرت وسائل الإعلام أنذاك التركية التقارير حول نية البنك الصناعي والتجاري الصيني في شراء فروع HSBC. يقال إن البنك الصيني سيشتري جميع فروع HSBC البالغ عددها ٢٨٧ فرعًا باستثناء عشرة منها. بمعنى آخر، يجلب ICBC الأموال الصينية إلى تركيا والشركات التركية تصطف لتلقي حصتها من التمويل (Atlı, 2015).

يتناسب استحواذ ICBC على Tekstil Bank تمامًا مع مبادرة الصين الطموحة التي يطلع عليها مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير الجديد)، والتي تهدف إلى إنشاء حزام اقتصادي يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط. سيوفر مشروع طريق الحرير الجديد تسهيلًا للاستثمار والتجارة على طول الطريق، وتحتل تركيا، كونها تقع على تقاطع أوروبا وآسيا، مكانة محورية في هذا الصدد. تشارك الشركات الصينية بالفعل في عدد من مشاريع النقل والبنية التحتية الرئيسة في تركيا، وسيوفر دخول البنك الصناعي والتجاري الصيني إلى السوق تمويلًا جديدًا. عندما قال جيانغ جيانكينغ، رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي والتجاري الصيني،

خلال الحفل الذي أقيم في اسطنبول أن البنك "سيتبع استراتيجيات كونه أوراسياً، بالتعاون الوثيق مع المناطق المحيطة"، كان يشير بوضوح إلى تصور الصين لتركيا كمركز اقتصادي محتمل بين أوروبا وآسيا (Atlı, 2015).

ويعد دخول البنك الصناعي والتجاري الصيني إلى السوق التركية علامة بارزة في العلاقات التركية الصينية. ستساهم الأموال الصينية في تغطية الاحتياجات التمويلية لتركيا، وكلا البلدين حريص على ما أسماه رئيس البنك الصناعي والتجاري الصيني "إستراتيجية أن تكون أوروبيًا آسيويًا". ومع ذلك، من وجهة النظر التركية، التوازن هو القضية الأساسية. لكي يتم وضع التقارب الاقتصادي مع الصين على أساس مستدام، من الضروري أن تكون الشركات التركية أكثر نشاطًا وتحقق أحجام أعمال أكبر في السوق الصينية (Atlı, 2015).

عُقد الاجتماع السادس عشر للجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) بين تركيا والصين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بكين. يبلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في تركيا حوالي ٢ مليار دولار أمريكي. التخصيص القطاعي للاستثمارات هو على النحو التالي: الطاقة، والبنية التحتية، واللوجستية، والتمويل، والدمج والاتصالات السلكية واللاسلكية والثروة الحيوانية. تركيا تدعم مشروع "الحزام والطريق" في الصين. تقع شركة Türkiye في موقع رئيس في هذه المبادرة، وتهدف إلى تحقيق مشروع "Trans Hazar- Middle Corridor"، الذي يكمل الخط الشمالي من الصين إلى أوروبا ويفتح ممرًا جديدًا يربط بين الصين وأوروبا. في هذا الصدد، لمواءمة مبادرة "الحزام والطريق" مع مشروع "الممر الأوسط"، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ١ تموز/ يوليو ٢٠١٦ قبل قمة مجموعة العشرين في هانغتشو. تم تدشين خط سكة حديد باكو– تبيليسي– كارس، وهو مكون رئيس في Middle Coridor، رسميًا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. حضر رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا حفل الافتتاح الذي أقيم في باكو. غادر أول قطار تصدير إلى الصين من Izmit / Köseköy في ٦ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٠ مع حمولته من الثلاجات والسلع

البيضاء في ٤٢ حاوية، والقطار الذي وصل إلى الحدود الصينية في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، نقل شحنته إلى Xi'an، الصين في ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٠. واستمر شحن البضائع بالقطار بين البلدين منذ ذلك التاريخ. وتعد تركيا السياحة مجالاً محتملاً لزيادة تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية مع جمهورية الصين الشعبية. يعزز السياح الصينيون العلاقات بين الشعبين التركي والصيني. تم الاحتفال بعام ٢٠١٨ باعتباره عام السياحة التركية في الصين. ووصل عدد السياح الصينيين المسافرين إلى تركيا إلى ٣٩٤.٠٠٠ بزيادة ٦٠٪ في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، زار ٤٢٧.٠٠٠ سائح صيني تركيا (*Türkiye- People's Republic of China Economic and Trade Relations*, 2021).

هناك صورة مماثلة في الجانب الاستثماري إذ يتزايد استثمار الصين في تركيا بسرعة كبيرة؛ فوفقًا لبيانات صينية رسمية، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى تركيا حتى عام ٢٠٢٠ حوالي (١٢) مليار دولار، في حين بلغ تدفق استثمارات تركيا في الصين (١٦.١) مليار دولار و(١٣.٣) مليار دولار و(١٢.٤) مليار دولار و(١٢.٢) مليار دولار و (١٦.٥) مليار دولار للسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. أما تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة في تركيا خلال السنوات نفسها اعلاه فقد بلغت (٧٤.٧) مليار دولار، و(٨٧.٨) مليار دولار، و(١٠٧.٨) مليار دولار و(١٢٣.١) مليار دولار و(١٢٧.٦) مليار دولار للسنوات نفسها. من ناحية أخرى، ظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر التركي إلى الصين (٤.٨) مليار دولار في ٢٠١٥ و (٢١.٤) مليار دولار من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ (Söylemez, 2017, 287-288).

الشكل (١)

رصيد الاستثمارات وتدفق الاستثمار الصينية في تركي خلال المدة (٢٠٠٢–٢٠٢٠)

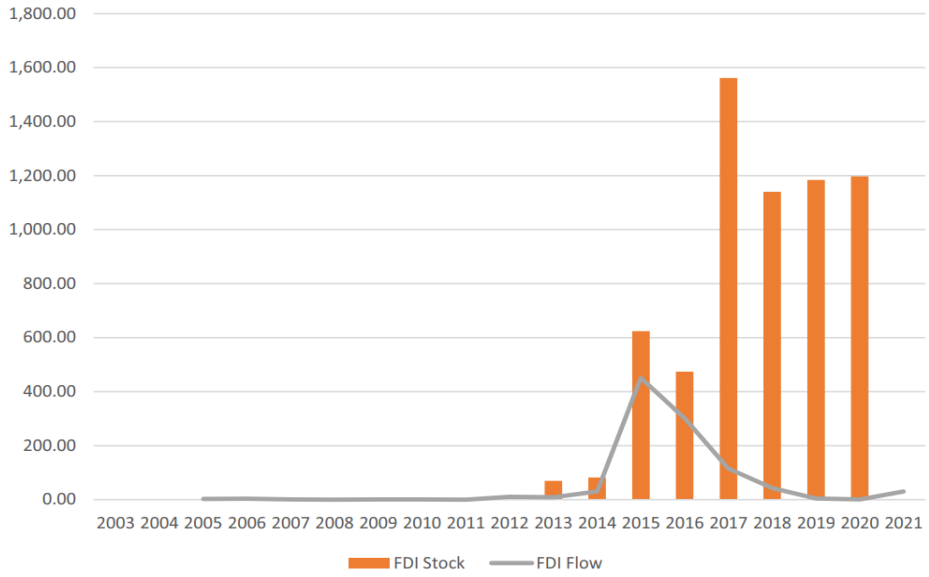

Figure 2. Chinese FDI stock in and FDI flow to Turkey (2002–2020, $Million)
Source: TCMB (2021)

المصدر (Gürel & Kozluca, 2022, p.11)

كما اتفق البلدان على فتح منطقة تنمية صناعية لتركيا في تشينجيانغ. في عام ٢٠١١، وقع المسؤولون الصينيون والأتراك وقعوا مذكرة تفاهم حول إنشاء مجموعة عمل مشتركة للتحضير للمجمع الصناعي التركي في تشينجيانغ، مما زاد من احتمالية المزيد من الاستثمارات التركية في الصين مثل ميناء اسطنبول والتجارة في إزمير، كانت هذه القاعدة الصناعية مهمة جدًا للعلاقات التركية–الصينية. كما أن لها معنى سياسيًا بالنسبة للحكومة التركية بمعنى أنها تهتم بالأويغور. ومع ذلك، لا تزال المشاكل الحالية حول حساسية الصين لمشكلة الأويغور تلعب دورًا في إحجام الصين عن تسريع المشروع بشكل أكبر. قد تسمح منطقة التجارة التركية في تشينجيانغ لتركيا بالوصول إلى المنطقة أكثر مما تريده الصين. في الواقع، كان ذلك بعد سنوات قليلة

من حادثة تشينجيانغ الشائنة في تموز/يوليو ٢٠٠٩. منذ ذلك الحين، لم يكن هناك الكثير من الأخبار حول تطوير المنطقة الصناعية – حتى الآن تنتظر التطوير. تم افتتاح مركز التجارة التركي Erdaoqiao، الذي يبيع المنتجات التركية في وسط أورومتشي، في عام ٢٠١٢، ورحب الأويغور بالمنتجات التركية على نطاق واسع نظرًا لتقاربهم الثقافي (Söylemez, 2017, 288).

في عام ٢٠١٤، تم افتتاح مركز التجارة التركي في Xining، Qinghai أيضًا. وقدم المركز المكون من ٣ طوابق وأكثر من ٢٠٠٠ متر مربع خدمات للسكان المحليين بماركات تركية متنوعة. إلى جانب ذلك، عملت لجنة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمجلس الأعمال التركي العالمي DTİK (مجلس الأعمال التركي العالمي) على إنشاء غرفة التجارة والصناعة التركية في الصين وكذلك مركز الخدمات اللوجستية التركي في منطقة التجارة الحرة في وايقاوتشياو بشنغهاي Shanghai's Waigaoqiao (NGO, 2016).

ومن أجل تحقيق أهداف التجارة الثنائية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تنظيم عدد قليل من منتديات الأعمال من قبل كل من الوكالات الحكومية وغير الحكومية. تكمن أهميتها في مساهمتها في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الماضي وهي منتدى التعاون التجاري الاقتصادي التركي–الصيني عامي (٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، ومنتدى الأعمال التركي الصيني (٢٠١١ و٢٠١٢) الذي نظمته جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك Türk Sanayicileri ve İşadamları Derneği المعروفة اختصارا بـ(TÜÇSİAD) التي تأسست عام ٢٠٠٦، ومنتدى التجارة والاستثمار التركي–الصيني عام (٢٠١١) الذي استضافه اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك Türkiye İşadamları ve Sanayiciler Konfederasyonu المعروف اختصارا بـ(TUSKON) الذي تأسس عام ٢٠٠٥، ومنتدى الأعمال التركي–الصيني عام (٢٠١٥) الذي نظمته وزارة الاقتصاد التركية ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية Dış Ekonomik İlişkiler Konseyi

المعروف اختصارا بـ(DEİK) فضلا عن هؤلاء، حاول مكتب TÜSİAD وممثلي جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين Müstakil Sanayiciler ve Girişimciler Derneği المعروفة اختصارا بـ(MÜSİAD) في الصين أيضًا إعادة ربط أعمال البلدين (Söylemez, 2017, 290).

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد صرح في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥ خلال انعقاد منتدى الاعمال التركي–الصيني في بكين أنه يجب على تركيا والصين البدء في استخدام "عملة وطنية" للأنشطة التجارية بين البلدين. وبدأ الرئيس أردوغان والرئيس الصيني تشي جين بينغ منتدى الأعمال التركي الصيني بحضور كبير من المستثمرين الأتراك. وأوضح الرئيس التركي أنهما يريدان إنشاء جامعة تركية صينية للاستثمارات المستقبلية، في حين قال "إن البلدين يبذلان قصارى جهدهما لإحياء طريق الحرير التاريخي". وأضاف أن "الشركات التركية تتوقع استثمارات في الطاقة في الصين"، وأكد أن البلدين على استعداد لدعم المستثمرين. من جهته قال وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي Nihat Zeybekci خلال المحادثات الثنائية التي أجراها مع وزير التجارة الصيني قاو هوشنغ Gao Hucheng في بكين قبيل انعقاد منتدى الاعمال التركي–الصيني "إن تركيا تقترح إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة ستمكن الشركات الصينية من تنفيذ جميع أنواع التجارة والإنتاج في تركيا". وقال زيبكجي "إن تركيا تريد الشروع في عملية لإزالة جميع العقبات التي تعترض التجارة بين تركيا والصين"، مضيفًا أن كلا البلدين يرغبان في تحسين علاقاتهما الثنائية على أساس مبدأ الفوز لكلا الطرفين. ترأس الجانبان توقيع اتفاقيات التجارة والاستثمار وتعزيز الحوار على مستوى نائب رئيس الوزراء وعقدت اتفاقيات تجارة و استثمار بين الطرفين (Daily Sabah, 2015a).

وكان من الواضح أن المستثمرين الصينيين بدأوا ينجذبون أكثر للفرص في السوق التركية خاصة بعد ٢٠١٠. ومع ذلك، يقول أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية التركية "إن العمل كمنظمة غير حكومية مع الصين ليس بالأمر السهل؛

فمع البيروقراطية من الجانبين، أصبح من الصعب جدًا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا (Söylemez, 2017, 290).

هناك جمعيات أخرى أقل تأثيرًا وأصغر نسبيًا في تركيا، مثل جمعية الصداقة والتضامن لرجال الأعمال الصينيين الأتراك (TÜÇİAD)، وجمعية تنمية الأعمال والصداقة التركية–الصينية (TÜRK-ÇİN İŞ DER,)، ومركز مطابقة الأعمال التركية–الصينية (TUCEM)، وجمعية رجال الأعمال في كوانغدونغ التركية (GUTİAD) والأخير لديه أيضًا مكتب تمثيلي في كوانغتشو الصينية Guangzhou. غالبًا ما تستخدم كل هذه المؤسسات خطاب طريق الحرير لوصف مساعيها في بناء جسر أعمال بين البلدين، ويمكن اعتبار تأثير كل هذه المؤسسات على الزيادة الهائلة في حجم التجارة الثنائية في العقد الماضي (Söylemez, 2017, 290).

فضلا عن ذلك، أنشأ بنك Garanti Bankası التركي و İş Bankası مكاتب تمثيلية في الصين في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ (Söylemez, 2017, 291). كما أنشأ بنك الصين Bank of China مكتبًا تمثيليًا له في إسطنبول عام ٢٠١٢. في الآونة الأخيرة، بنك الصين وأق بنك التركي افتتحا بشكل مشترك مكاتب بنكية صينية في اسطنبول لتقديم الخدمات المالية والأعمال الاستشارية للشركات الصينية–التركية، والتكيف مع التطور السريع للتجارة الثنائية وأعمال الاستثمار. وعلق وو تيان بينج Wu Tianpeng، الخبير البارز في وحدة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الصين، أن تركيا بلد مليء بالحيوية الاقتصادية والإمكانيات الكبيرة وأن بنك الصين على استعداد لتطوير علاقة تعاون طويلة الأجل مع البنوك التركية. وستوفر مكاتب البنوك الصينية التي افتتحها بنك الصين في تركيا خدمات مالية أفضل وأكثر تخصيصًا للشركات والمؤسسات التي تمولها الصين وفقًا لطلبها. ونظرا لتطور الاقتصاد والتجارة الصينية–التركية بسرعة في السنوات الأخيرة، سيقدم بنك الصين خدمات أفضل للتجارة الثنائية والاستثمار بفضل مكاتب البنوك الصينية المفتوحة في أق بنك والمكاتب التمثيلية التي أقيمت في تركيا. في المستقبل، ينظر بنك الصين

أيضًا في فتح فروع في تركيا لإدارة أعمال العملات المختلفة (Bank of China, 2012).

فضلا عن ذلك، صرح نائب رئيس الوزراء التركي علي باباجان عن رغبته في أن تكون البنوك التركية عاملة في الصين، وأبلغ المسؤولين الصينيين ذلك خلال حفل افتتاح فرع البنك الصناعي والتجاري الصيني في تركيا (Söylemez, 2017, 290). وبعد إنشاء البنك الصناعي والتجاري الصيني، التقى مسؤولو بنك صيني آخر وهو بنك الصين، برئيس وكالة التنظيم والرقابة المصرفية التركية (BDDK) من أجل التحدث عن الاحتمالات الإضافية للبنك للعمل في تركيا. ومن المتوقع أن يوسع بنك الصين عملياته وتستثمر في تركيا. وقال رئيس BDDK محمد علي أقبن Mehmet Ali Akben إن القطاع المصرفي الصيني مهتم بدخول السوق التركية. وقال أقبن: "لدينا طلب مرتفع من الصين. في العاشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، سنجتمع مع مديري بنك الصين". وهذا الاجتماع هو ثاني تجمع لـ BDDK مع بنك الصين. وقال أقبن: "إن نائب رئيس بنك الصين سيحضر الاجتماع". وأضاف "يأتون إلى تركيا بفريق كبير، مما يعني أنهم يولون لنا الأولوية. وقال البنك إن لديهم موارد كبيرة مخصصة لتركيا". وأضاف أقبن أن المجموعات الصينية الأخرى على استعداد أيضًا لأن يكون لها نصيب في القطاع المصرفي التركي وقال: "إن هذه المجموعات تنظر إلى القطاع المصرفي التركي كسوق واعد إلى حد ما" (Daily Sabah, 2015b).

ومن التطورات المهمة الأخرى لعام ٢٠١٥ في قطاعي البنوك والتمويل قرار تركيا الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. إذ احتلت تركيا المرتبة الحادية عشرة من بين أكبر المساهمين في البنك، من بين سبعة وخمسين آخرين، بحصة ٢.٦٦٪، وتتمتع بنسبة ٢.٥٢٪ من التصويت. التعاون المالي بين تركيا والصين يعني ان البلدين سيستخدمان الليرة التركية واليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي. تم اتخاذ هذا القرار خلال زيارة ون عام ٢٠١٠ إلى تركيا، وناقش

أردوغان القضية مرة أخرى مع تشي جين بينغ في نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٥ (Söylemez, 2017, 292).

وقد أسفرت زيارة أردوغان للصين في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٥ عن نتائج مرضية اذ كان يهدف الى ان يصل حجم الأنشطة التجارية التركية–الصينية إلى ١٠٠ مليار دولار. وتم الاتفاق على تشجيع استخدام العملات الوطنية للبلدين لتجنب مخاطر العملة. وأعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أنه أجرى المفاوضات اللازمة لتشجيع التجارة بالعملات الوطنية لتجنب ضغوط أسعار الصرف على الأنشطة التجارية التركية– الصينية. وحضر الرئيس منتدى الأعمال التركي–الصيني الذي عقد في بكين، حيث كان في زيارة رسمية استغرقت يومين، والتقى مع نظيره الصيني تشي جين بينغ. وقال أردوغان في كلمته إن "**الخطوة المهمة التالية هي زيادة التجارة والتصدير والاستيراد بالليرة التركية واليوان، العملات الوطنية لبلادنا. وتحدثنا عن هذه القضايا بالتفصيل أمس [الأربعاء]**". كما يخطط البلدان للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار من حجم التجارة الثنائية السنوية، والتي كانت حوالي ٢٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤. وأعرب أردوغان عن ارتياحه لارتفاع حجم تجارة تركيا مع الصين، والذي ارتفع من ملياري دولار في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٨ مليار دولار عام ٢٠١٤. وقال أردوغان "أعتقد أن مبدأ الربح للجميع في التجارة له دور كبير في إقامة علاقات اقتصادية صحية وآمنة. ومن أجل الحفاظ على حجم تجاري متوازن ومستدام، يجب على الجانبين بذل جهود مشتركة. كما قمنا بتغطية هذا الموضوع". مضيفا أن استثمار الصين في تركيا مهم لسد الفجوة الحالية". وأضاف أن "الحكومة التركية مستعدة لاتخاذ أي خطوات ضرورية في هذا الصدد" (Berber, 2015).

كما قال أردوغان إن تركيا ستقوم باستثمارات مهمة في قطاع الطاقة. وقال "أود على وجه التحديد أن أذكر مشروع المحطة النووية الثالثة. الشركات التركية مهتمة للغاية بالاستثمار في قطاع الطاقة الصيني". وأشار أردوغان إلى أن الدراسات القانونية والتقنية جارية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في تركيا عند الطلب. كما

أشار إلى أن اتفاقية التعاون الاقتصادي التي تم توقيعها بين وكيلي وزارة الخزانة التركية وبنك التنمية الصيني، تقدم دعماً مالياً للمشاريع الضخمة التي ستقام في بلادنا. وقال: "إن عمليات البنك المركزي الصيني للاستفادة من أدوات الدين التركية والبنك المركزي التركي للاستثمار في سوق السندات والأوراق المالية الصينية ترضي التطورات". وقال ايضا: "نحن ندعم البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، والذي يتم إعداده حاليًا مع مبادرات الصين". ومضى أردوغان ليقول: "يقدم البنك تمويلًا بديلاً للمقرضين الدوليين الحاليين لدعم الاستثمار" (Berber, 2015).

وقد أعلنت وكالة الاناضول التركية للأنباء في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ بأن تركيا أنجزت اتفاقا لمبادلة العملة مع الصين بقيمة ٤٥٠ مليون ليرة تركية (نحو ١٣٢ مليون دولار)، مع توجه أنقرة إلى اعتماد العملات المحلية في جانب من تعاملاتها الخارجية مع شركائها لمواجهة ارتفاع الدولار أمام الليرة. ونقلت الوكالة عن مصدر في البنك المركزي التركي إن هذه المبادلة تمت في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. والمقصود بمبادلة العملة هو استخدام العملتين المحليتين لكلا البلدين في التجارة والمدفوعات والاستثمارات الثنائية بدلا من استخدام الدولار عملة وسيطة. في السياق نفسه، أعلنت الصين في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ أنها ستسمح بالتداول المباشر لليوان الصيني مع سبع عملات أجنبية من بينها الليرة التركية ابتداء من ١٢ كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته بمصادقة البنك المركزي الصيني. ويعني هذا أنه سيكون بإمكان المتعاملين في سوق العملات بين البنوك استخدام هذه العملات بشكل مباشر، وستقوم منصة تداول العملات الأجنبية في الصين يوميا بنشر سعر الصرف بين الليرة التركية واليوان الصيني، حيث سيسمح بتقلب السعر بين العملتين بنسبة ٥% ارتفاعا أو انخفاضا (الجزيرة نت، ٢٠١٦).

ويبدو أن الصين تتطلع إلى المشاركة في عشرة مشاريع للسكك الحديدية ومحطة الطاقة النووية الثالثة، ومن المتوقع أن تدعم هذه الاتفاقيات، إلى جانب وجود ICBC في تركيا، العديد من المشاريع الأخرى مالياً مثل مشروع قناة اسطنبول

ومطار جديد في اسطنبول، فضلاً عن مشاريع البنية التحتية العامة والصناعات الدفاعية (Altınok, 2015). كما توجد خطط لمشاريع إستراتيجية وتكنولوجية أخرى فضلاً عن تلك التي سبق ذكرها مثل محطة الأقمار الصناعية الأرضية ومحطة الطاقة النووية. كما تمت مناقشة خطط محطة الطاقة الكهرومائية ومحطة الطاقة الحرارية ومشاريع النقل خلال زيارة ون عام ٢٠١٠ إلى تركيا. يستمر هذا التعاون في مشاريع التكنولوجيا الفائقة مع بناء الصين للسكك الحديدية عالية السرعة بين أنقرة وإسطنبول ؛ أول مشروع صيني من هذا النوع خارج حدود بلدها . فضلا عن ذلك، اتفق مشغل النظام العالمي التركي للاتصالات المتنقلة (GSM)، تركسل، وعملاق التكنولوجيا الصيني، هواوي، على العمل معًا على تقنيات G5 (Söylemez, 2017, 293).

٣. طريق الحرير الجديد او مبادرة الحزام والطريق

في خطوة أخرى لتعزيز الشراكة الاستراتيجية وتوثيق التعاون بين تركيا والصين تم العمل على إنشاء طريق الحرير الحديث، وفي هذا السياق قام الرئيس رجب طيب أردوغان بزيارة إلى الصين في ١٤-١٥ أيار/ مايو ٢٠١٧ لحضور منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي ولقاء الرئيس الصيني تشي جين بينغ. وفي حديثه للصحافة في مطار أنقرة إيسنبوغا Ankara Esenboğa Airport قبل مغادرته إلى الصين، لفت الرئيس أردوغان الانتباه إلى الدور الذي لعبته تركيا كجسر جغرافي وثقافي بين آسيا وأوروبا عبر التاريخ، وقال: "**على الصعيدين الجيوستراتيجي ومن ناحية الحزام والطريق مبادرة، تركيا شريك لا غنى عنه للبلدان التي تولي أهمية لشبكات النقل والربط** ". وتأكيدًا على أهمية مشروع الحزام والطريق، الذي بدأه الرئيس الصيني تشي جين بينغ والمعروف أيضًا باسم "طريق الحرير الحديث"، أشار الرئيس أردوغان إلى أن الهدف من المشروع التاريخي هو إنشاء شبكة واسعة من البنية التحتية والنقل. والاستثمار والطاقة والتجارة التي تربط آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وصرح الرئيس أردوغان أن طريق الحرير الحديث بطول ١٠٩ آلاف كيلومتر يغطي أكثر من

٥٠ دولة في شرق ووسط وغرب آسيا وكذلك في وسط وجنوب وغرب أوروبا، وتبلغ مساحتها حوالي ٤٠ مليون كلم مربع، و٤ مليارات نسمة و ٢٦٪ من الأرض. وشدد الرئيس على أن مشروعًا بهذا الحجم يتطلب تعاونًا وليس منافسة، وأن تركيا تقدم له دعمًا قويًا (Presidency of The Republic of Turkey, 2017a).

وقال الرئيس أردوغان، مستشهداً بخط سكة حديد مرمرة وجسر يافوز سلطان سليم وجناق قلعة ونفق أوراسيا ومطار إسطنبول الثالث بوصفها الروابط التكميلية للمرحلة الأولى من مشروع طريق الحرير الحديث: "نهدف أيضًا إلى تنفيذ مشروع" الممر المركزي العابر لبحر قزوين "، والتي من المقرر أن تكون بمثابة ممر إضافي بين الصين وأوروبا. مع افتتاح مشروع ممر باكو – تبيليسي – كارس المركزي في منتصف عام ٢٠١٧، نكون قد أكملنا مرحلة مهمة من الممر المركزي". قال الرئيس أردوغان: "**ستسلط هذه الزيارة الضوء على موقع تركيا الاستراتيجي في مبادرة**" الحزام والطريق "**والدور الذي لعبته تركيا كجسر جغرافي وثقافي بين آسيا وأوروبا عبر التاريخ**"، وتابع: "**سيتم الاعتراف بها مرة أخرى بهذه المناسبة أن تركيا هي نقطة التقاء حقيقية. على الصعيدين الجغرافي والاستراتيجي ومن حيث مبادرة الحزام والطريق، تعد تركيا شريكًا لا غنى عنه للدول التي تولي أهمية لشبكات النقل والربط. سأؤكد بالطبع على هذه الجوانب خلال محادثاتي**" مع المسؤولين في الصين (Presidency of The Republic of Turkey, 2017a).

وفي ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٧ زار الرئيس رجب طيب أردوغان العاصمة الصينية بكين لحضور منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي والتقى بالرئيس الصيني شي جين بينغ. ورافق الرئيس أردوغان(نائب رئيس الوزراء توغرول توركيش Tuğrul Türkeş، ووزير العدل بكير بوزداغ Bekir Bozdağ، ووزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو Mevlüt Çavuşoğlu، ووزير الاقتصاد نهاد زيبكجي Nihat Zeybekci، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية بيرات البيرق Berat Albayrak،

ووزير الدولة. النقل والشؤون البحرية والاتصالات أحمد أرسلان Ahmet Arslan (Presidency of The Republic of Turkey, 2017a).

والتقى الرئيس رجب طيب أردوغان، بالرئيس الصيني تشي جين بينغ. وبعد مراسم الترحيب، ترأس الرئيسان اجتماعاً بين الوفود، وتم توقيع الاتفاقيات الثنائية بعد اجتماع الرئيسان والتي شملت تسليم المجرمين والنقل البري الدولي وإنشاء مراكز ثقافية بين الوفود (Presidency of The Republic of Turkey, 2017b).

وتم افتتاح خط سكة حديد باكو– تبيليسي– كارس في باكو، أذربيجان كجزء من مبدارة الحزام والطريق بحضور الرئيس أردوغان الذي أكد على أن "هذا الخط سيفيد منطقتنا ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما سيحقق المشروع السلام والأمن والاستقرار سياسياً، والازدهار الاجتماعي، فضلاً عن المساهمة في التنمية الإنسانية لدولنا من خلال نقل المعلومات إلى جانب الشحن والأشخاص" مضيفاً أنه "من خلال هذا الحفل، نضع في الخدمة أحد روابط مشروع طريق الحرير الجديد، الذي بدأ بهدف ربط آسيا وأوروبا وأفريقيا." والحقيقة ان افتتاح هذا الخط أشر على انتهاء أهم مرحلة من مشروع طريق الحرير الجديد مع انطلاق أول قطار في رحلته كجزء من مشروع سكة حديد باكو– تبليسي– قارص. وبذلك تم الإعلان عن إنشاء خط سكة حديد غير منقطع من لندن إلى الصين. ونبه الرئيس أردوغان إلى الاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا ودورها في مبادرة الحزام والطريق قائلا: "نحن نعيش في جغرافيا استراتيجية للغاية تقع في قلب العالم، وتتمتع منطقتنا بإمكانات مذهلة في مجالات النقل والتجارة والسياحة والطاقة وما إلى ذلك. وبصفتنا تركيا، فإننا نعمل على تحقيق هذه الإمكانات من خلال استثماراتنا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. لدينا حتى الآن العديد من المشاريع ذات الطبيعة المكملة لمشروع سكة حديد باكو– تبليسي–قارص في الخدمة. ومن بين هذه المشاريع مشروع مرمرة، خطوط السكك الحديدية عالية السرعة، تجديد خطوط السكك الحديدية الحالية، الجسر الثالث في اسطنبول الذي به خط سكة حديد، وما شابه. لقد عززنا فعالية وجاذبية سكة حديد

باكو– تبليسي– قارص من خلال هذه الاستثمارات التي قمنا بها" (Presidency of The Republic of Turkey, 2017b).

الشكل (٢)

خارطة تبين مسارات طريق الحرير الجديد من الصين وصولا الى أوروبا

المصدر: (Seafarer Funds, n.d.)

هناك بُعد آخر للتعاون التركي–الصيني بشأن هذه القضايا يتعلق بطريق الحرير الجديد أو مبادرات الحزام والطريق الواحد. يرتبط عدد من القضايا بالمبادرات. على سبيل المثال، تعد جميع المشاريع المذكورة أعلاه المتعلقة بالنقل ونقل الطاقة والطرق التجارية وغيرها من أشكال التعاون في مجال البنية التحتية في التمويل والاستثمارات، عناصر أساسية لما يسمى نشرة طريق الحرير لتركيا. من الواضح تاريخيًا أن البلدان الواقعة على التقاطعات الحاسمة لهذه الطرق التجارية مثل تركيا ستستفيد من إحياء الطريق. وتجذب تركيا اهتمام الصين الخاص كجزء طبيعي من هذا المشروع الجديد. "إحياء طريق الحرير الجديد بين الصين وتركيا ستكونان فرصة

عظيمة لكليهما لإعادة الاتصال ببعضهما البعض في جميع الجوانب" (Söylemez, 2017, 293).

سيتم ربط هذه المشاريع بمشاريع انتقالية أخرى، والتي ستربط في النهاية تركيا بالصين. وبهذا المعنى، فإن المشاريع ليست مهمة فقط للتجارة والتعاون بين تركيا والصين، ولكنها مهمة أيضًا لتجارة تركيا مع دول القوقاز وآسيا الوسطى. "حتى الشركات الصينية والتركية الموجودة في إفريقيا والشرق الأوسط يمكنها إيجاد طرق للتعاون في إطار هذه المشاريع. سيوفر مجموعة متنوعة من الفرص للشركات ممارسة الأعمال التجارية في المناطق المحيطة بتركيا "، كما يقول رجل الأعمال أوبتشين، الذي يمتلك شركة لديها علاقات تجارية مع هذه المناطق وكذلك الصين (Söylemez, 2017, 295).

بعض المشاريع المهمة لتركيا كجزء من طريق الحرير الجديد هي: "الجسر القاري الأوروبي الآسيوي الثالث" الذي من المتوقع أن يربط الصين من اليونان إلى ميانمار وبنغلاديش والهند وباكستان وإيران وتركيا وهولندا مع ١٥٠٠٠ كم سكة حديدية الاتحاد الجمركي لبيلاروسيا وكازاخستان وروسيا منذ عام ٢٠١٠ ؛ سواء في إطار مبادرات طريق الحرير أو العلاقات التجارية المباشرة بين الصين والاتحاد الأوروبي، فمن الواضح أن الصين لديها هدفان مهمان: الوصول إلى السوق الأوروبية وأي موارد وأسواق في الطريق. عندما نتحدث عن السوق الأوروبية، فإن تركيا في وضع جيد جدًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الاتحاد الجمركي الخاصة بها، نظرًا لعضويتها المنتسبة. وهذا يمنح تركيا مكانة دولة أوروبية عندما يتعلق الأمر بالتجارة. هذا الوضع مهم للصين، حيث أن الصين لديها تعريفات وحصص خاصة لسوق الاتحاد الأوروبي. لذلك، يمكن أن يكون الاستثمار في تركيا بوابة للشركات الصينية وهذا ما يفكرون فيه عندما يأتي مستثمرون كبار إلى تركيا من الصين.

على ما يبدو، فإن معظم هذه المشاريع مرتبطة أيضًا ببلدان أخرى. بصرف النظر عن اتفاقية "التعاون في مجال البنية التحتية والاستشارات التكنولوجية في الدولة

الثالثة" الموقعة في عام ٢٠١٠ كجزء من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، أعاد أردوغان في خطابه خلال منتدى الأعمال في بكين في عام ٢٠١٥ "أهمية توسيع نطاق أعمالنا [من خلال] التعاون مع المشاريع المشتركة في دول ثالثة". ليس قادة الدولتين فقط هم من يشتركون في رؤية تعاون الصين وتركيا فيما يتعلق بتجارة واستثمارات دولة ثالثة، ولكن هناك أيضًا العديد في دوائر الأعمال الذين يشاركون الرأي (Söylemez, 2017, 296) مثل منتديات التجارة والاستثمار والاعمال التركية–الصينية وجمعيات توسياد وموسياد وغيرها دوائر الاعمال في كلا الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين قد تحسنت أكثر خلال عام ٢٠٢٠ على الرغم من انتشار جائحة كورونا وما سببته من ازمات عالمية على المستوى الاقتصادي؛ فوفقًا لسفير الصين في تركيا، ستصل الاستثمارات الصينية في تركيا إلى ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٢١. ويبلغ حجم الاستثمار الصيني الحالي في تركيا حوالي ٣ مليارات دولار، حيث تعمل أكثر من ألف شركة صينية في تركيا. بلغ حجم التجارة بين أنقرة وبكين حوالي ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨. واستوردت تركيا منتجات من الصين تقدر بنحو ٢١ مليار دولار، في حين قدرت منتجات التصدير بنحو ٣ مليارات دولار. وهناك مبادرات مهمة لتوثيق العلاقات الثقافية بين البلدين ومن الأمثلة على ذلك "عام تركيا" في الصين، و"عام الصين" في تركيا، ووجود مراكز لتعليم اللغة الصينية في تركيا. ومع ذلك، لم يتم بعد انشاء مراكز اللغة التركية في الصين (Gürel & Kozluca, 2022).

ثالثا: تطور العلاقات العسكرية والأمنية

يعد صعود الصين السريع في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين كقوة سياسية واقتصادية إقليمية ذات تأثير عالمي متزايد عنصرًا مهمًا في المشهد الاستراتيجي اليوم، وهو عنصر له تداعيات مهمة على المنطقة والعالم. وترحب الولايات المتحدة بصعود الصين المستقرة والسلمية والمزدهرة، ولا تعارض اي دولة بتقديم المزيد لمساعدة وتسهيل وتشجيع التنمية الوطنية للصين ودمجها في النظام

الدولي. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تواصل تشجيع الصين على المشاركة بوصفها دولة صاحبة مصلحة دولية مسؤولة من خلال تحمل نصيب أكبر من المسؤولية عن استقرار ومرونة ونمو النظام العالمي إلا أن الكثير من عدم اليقين يحيط بالمسار المستقبلي للصين، لاسيما في مجال قوتها العسكرية المتوسعة وكيف يمكن استخدام هذه القوة للمساهمة في استقرار النظام العالمي (Annual Report, 2008, 1).

على الرغم من أن تركيا والصين أقامتا علاقاتهما العسكرية في وقت مبكر نسبيًا، إلا أن العلاقات ظلت على مستوى منخفض بشكل ضئيل لسنوات. ومع ذلك، وخاصة منذ عام ٢٠١٠، بدأت العلاقات بين الدولتين ترتقي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وبدأت العلاقات العسكرية الثنائية بينهما تلفت الانتباه من جميع أنحاء العالم. حدثت تطورات مفاجئة منذ ذلك الحين، ويمكن القول إن العلاقات العسكرية الأخيرة بين تركيا والصين هي أحد أهم جوانب "الشراكة الاستراتيجية" معها. ويؤكد ذلك الصحفي التركي المعروف أحمد توران ألكان Ahmet T. Alkan في قوله: "أصبح النشاط العسكري الأخير مع الصين ممكناً فقط بإقامة شراكة استراتيجية" (Söylemez, 2017, 297).

من جهتها انخرطت تركيا بعيد الحرب العالمية الثانية في عدد كبير من العلاقات ذات الطبيعة العسكرية مع الدول الأخرى، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة، وكذلك مع المنظمات الدولية. إذا نظرنا إلى هذه العلاقات في مجملها، فإنها تشكل علاقات عسكرية استراتيجية ارتقت في بعضها الى مستوى التحالف لاسيما بعد انضمامها الى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٥٢. وفيما يتعلق بالعلاقات العسكرية التركية–الصينية التي شهدت تطورات مهمة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية التي انتهجت سياسة تعدد المحاور وتنويع علاقاتها الدولية وعدم حصرها بمحور واحد وهو المحور الغربي يمكن استخدام الإطار التحليلي لتحليل العلاقات العسكرية الثنائية بين تركيا والصين من خلال متابعة

وتحليل العلاقات العسكرية الرسمية بينهما والتي الأسس العامة للعلاقات العسكرية الثنائية بين دولتين وتحدد ملامح سلوكها الرسمي. ويعد إنشاء مكتب ملحق عسكري/ دفاعي كجزء من البعثة الدبلوماسية للدولة في الخارج إرادة سياسية قوية لإقامة علاقات عسكرية ثنائية حقيقية مع دولة أخرى. ويبدو أن التأسيس المتبادل لمكاتب الملحق العسكري / الدفاعي هو عتبة لا غنى عنها للعلاقات العسكرية بين دولتين يصعب التحدث دونها عن علاقات عسكرية ثنائية حقيقية (Ersoy, 2008, 91).

وتتضمن العلاقات العسكرية بين تركيا والصين ثلاثة محاور أساسية هي الاتفاقيات العسكرية الثنائية والزيارات العسكرية المتبادلة بينهما والتعاون الدفاعي والتكنلوجي العسكري. فيما يتعلق بالمحور الاول فإن مجموعة متنوعة من الاتفاقيات بين أية دولتين تتناول مسائل ذات طبيعة عسكرية أو مجرد اتفاقيات عسكرية، هي التي تحدد رسميًا مجالات التعاون المستقبلي بينهما، وبالتالي، كنقاط انطلاق، لتحديد المسارات الرئيسة لتسيير العلاقات العسكرية في المستقبل. أما المحور الثاني فإن الزيارات المتبادلة بين الدولتين لكبار العسكريين من كوادر ضباط رفيعي المستوى في قواتهم المسلحة، فضلا عن زيارات وفود من مختلف أفرع القوات المسلحة، تشكل القناة الرئيسة للاتصالات العسكرية. وأخيرًا، كدليل على مستوى أعلى من التفاعل بين قوتين مسلحتين، يمكن اعتبار التبادل الطلابي بين مؤسسات التعليم العسكري في دولتين في إطار العلاقات العسكرية الرسمية. أما المحور الثالث فقد تضمن التعاون في مجال التدريب وانتاج منظومات الصواريخ الدفاعية المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات العسكرية بين تركيا والصين –من وجهة النظر التركية– وعلاقة ذلك بعضويتها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) وكل ما يتعلق بها من تفاصيل واتفاقيات وزيارات متبادلة وتبادل للمعلومات بين الدولتين هي ذات صلة بحلف الناتو وبالأخص الولايات المتحدة، حليفتها التقليدية، بمعنى انها لا تتعارض مع انظمة وقوانين الحلف وعلاقاتها الاستراتيجية مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة وضمن المساحات المسموح بها للتحرك التركي في اطار علاقاتها الاقليمية

والدولية. لذلك يمكن قراءة اهتمام تركيا المتزايد بتعزيز التعاون العسكري مع الصين على أنه مصلحة تركية في إنشاء قدرة عسكرية وطنية ومستقلة لا تتضارب مع مصلحتها الاستراتيجية بعضويتها في حلف الناتو. أما من وجهة النظر الغربية فالأمر مختلف تماما إذ أصبحت العلاقات العسكرية بين تركيا والصين مثيرة للجدل للغاية.

١. الاتفاقيات العسكرية الثنائية

فيما يتعلق بالاتفاقيات العسكرية ومذكرات التفاهم المتنوعة، يعد بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر للعلاقات العسكرية بين أي دولتين. وتعد معاهدات الأمن والدفاع المتبادلة ذات أهمية قصوى والتي تدل رسميًا على التحالف بينهما. على سبيل المثال، نجد اليوم أن نظام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة هو الهيكل الأمني السائد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يُشار إلى هذا النظام عمومًا المعروف باسم نموذج "المحور والمتحدث Hub & Spokes"، إذ عملت الولايات المتحدة كمحور لعجلة مع كل من التحالفات الثنائية الخمسة (أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند) بمثابة أسس التحالفات الأمريكية، وبالتالي أساس نظام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي معاهدات الأمن والدفاع التي وقعتها الولايات المتحدة مع كل من الدول الخمس (Shambaugh, 2004, 95).

على الرغم من أن العلاقات العسكرية الثنائية بين تركيا والصين لا يمكن أن تقتصر على تعاونهما في تحديث القوات المسلحة، إلا أن البرامج الشاملة الصينية والتركية التي يتم تنفيذها بجد لتحديث قواتهما المسلحة لا تزال تشكل دافعًا لانتشار العلاقات العسكرية الثنائية. وقد أثار التحديث العسكري الصيني حتى الآن قلقًا دوليًا كبيرًا بسبب الزيادات الهائلة في ميزانيات الدفاع الصينية السنوية. أمريكيا تعد التقارير السنوية لوزارة الدفاع الأمريكية حول "القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية"، والتي في كثير من الأحيان، تعد جهود التحديث العسكري الصيني أخطارًا، أو على الأقل عقبات، للسلام والاستقرار الإقليمي، إن لم يكن الدولي. اكتسب التحديث العسكري التركي أيضًا زخمًا منذ عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من تعزيز التنمية المحلية، لا يزال

التعاون الدولي يشكل عنصرًا حاسمًا في تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة في الوثائق الرسمية. وبناءً عليه، فإن تحليل العلاقات العسكرية الثنائية بين أنقرة وبكين سيكون مفيدًا ليس فقط في كشف وفهم ديناميات العلاقات العسكرية التركية–الصينية، والرغبة في تحقيق تحديث عسكري سريع بارز بالنسبة لقدرات تركيا العسكرية، ولكن أيضًا في توقع التطورات المستقبلية في العلاقات العسكرية الثنائية التركية–الصينية (Ersoy, 2008, 4).

وقع وزير الداخلية التركي سعد الدين طنتان Sadettin Tantan مطلع عام ٢٠٠٠ على اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الحدود (الوطنية) مع نظيره الصيني في بكين. تضمنت هذه الاتفاقية بنودا أكدت أن الصين لن تدعم حزب الله الإسلامي وحزب العمال الكردستاني، وفي المقابل لن تدعم تركيا حركات تركستان الشرقية المؤيدة للاستقلال. كما تضمنت بنودا أشارت إلى الانتهاء من مراجعة سياسة السنوات الأربع الماضية بشأن قضية الأويغور. ويمكن القول أن أهم مؤشرات هذه الاتفاقية أن الطرفين كانا على استعداد لوضع خططهما لتعزيز مستوى علاقاتهما مع الآخر (Ersoy, 2008, 249-250).

وفي ظل مستوى منخفض من العلاقات العسكرية الثنائية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وقعت تركيا حتى عام ٢٠٠٨ ثلاثة اتفاقيات عسكرية مع الصين. الاتفاقية الأولى هي "**اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة جمهورية الصين الشعبية Defense Industry Cooperation Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Turkish Ministry of Defense**"، والتي تم توقيعها في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ من قبل وزارة الدفاع التركية. والاتفاقية الثانية هي "**بروتوكول تعاون بشأن التعليم العسكري بين هيئة الأركان العامة لجمهورية تركيا وجيش التحرير الشعبي لجمهورية الصين الشعبية Military Education between the Cooperation Protocol on General Staff of the Republic of Turkey and People's**

Liberation Army [PLA] of the People's Republic of China"، والتي تم التوقيع عليها من قبل هيئة الأركان العامة التركية في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩، ثم تم التصديق عليه من قبل مجلس الوزراء التركي في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٩. الاتفاقية الثالثة هي "**مذكرة تفاهم Memorandum of Understanding (MOU)**" بشأن الدورة التدريبية الأساسية للحرب البحرية التركية الخاصة بين هيئة الأركان العامة لجمهورية تركيا وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي لجمهورية الصين الشعبية" ، والتي كانت وقعت من قبل هيئة الأركان العامة التركية في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، ثم صدق عليها مجلس الوزراء التركي في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ (Ersoy, 2008, 93-94).

على عكس الاتفاقيتين السابقتين اللتين لم تنشر بنودهما تم نشر محتوى الاتفاقية الأخيرة بشأن الدورة التدريبية الأساسية للحرب البحرية الخاصة. وتتكون الاتفاقية من ٢٢ مادة وملحق واحد. وكون أن تركيا هي الجانب الذي يوفر التدريب يظهر تقدير الصين للكفاءة التركية في الحرب البحرية الخاصة ورغبتها في الاستفادة من الخبرة والتدريب التركي لقواتها المسلحة. وفقًا للاتفاقية نصت (المادة ٦) "يجب أن يتمتع الموظفون المتدربون الصينيون الذين يحضرون الدورة بإجادة جيدة للغة التركية المكتوبة والمنطوقة" ، كما نصت (المادة ١١) على أنه تم تحديد "سعر الدورة التدريبية لكل متدرب صيني هو ٧٠٠٠ دولار أمريكي" (Ersoy, 2008, 94-95). من ناحية أخرى، فإن الاتفاقية سارية المفعول مؤقتًا لأن "مدة مذكرة التفاهم هذه هي ما دامت مدة الدورة التدريبية الأساسية للحرب البحرية التركية الخاصة التي سيتم تقديمها إلى ١١ فردا من الموظفين المتدربين الصينيين"(المادة ٢٠)[٢].

علاوة على ذلك، أشارت مصادر إلى أنه قد جرت مداولات بين تركيا والصين مطلع عام ٢٠٠٨ لتوقيع ثلاث اتفاقيات عسكرية أخرى. الأول هو اتفاق بشأن الحماية المتبادلة للمعلومات السرية والمواد المتبادلة في إطار تعاون الصناعة الدفاعية. والثاني مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال البحوث الدفاعية والتكنولوجيا.

والثالث هو أيضًا مذكرة تفاهم حول التعليم المتبادل للضباط في أكاديميات الحرب التركية وجامعات الدفاع الوطني الصينية. ولم يتسن للباحث التأكد من توقيع هذه الاتفاقيات لاحقا من مصادر أخرى (Ersoy, 2008, 93-94).

في ٩ نيسان / أبريل ٢٠١٢ وقعت تركيا والصين على اتفاقيتين نوويتين في بكين، وتم الإعلان عن الاتفاقيتين في حفل حضره رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو Wen Jiabao ورئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان، ومهدت هذه الاتفاقيات الطريق لتعاون نووي أعمق بين البلدين، ولكن ليس هناك تفاصيل عن محتويات هاتين الاتفاقيتين إلا ما أشارت إليه وسائل الإعلام التركية؛ إذ أشارت صحيفة حريت ديلي نيوز التركية في عددها الصادر يوم ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ إلى أن إحدى الاتفاقيتين الموقعتين هي خطاب نوايا بين إدارة الطاقة الوطنية الصينية ووزارة الطاقة التركية لمزيد من التعاون النووي، لكن لم يتم تقديم أي معلومات أخرى. والثانية هي "اتفاقية التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية" (Hurriyet Daily News, 2012).

وسعت للحصول على شريك لمحطة الطاقة النووية الثانية المزمع إنشاؤها في مقاطعة سينوب الشمالية. وقالت وزارة الطاقة إن روسيا واليابان وكوريا الجنوبية مرشحة أخرى إلى جانب الصين. ستقوم شركة روساتوم الروسية العملاقة للطاقة النووية ببناء أول محطة للطاقة النووية في تركيا في أكويو، بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط. ووفقًا للخطة، ستكلف محطة فورو المفاعل حوالي ٢٠ مليار دولار. وقال وزير الطاقة والموارد الطبيعية تانر يلديز في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ في أورومتشي، عاصمة إقليم تشينجيانغ أويغور المتمتع بالحكم الذاتي في شمال غرب الصين، إن الحكومة ستقرر مناقصة لمحطة الطاقة النووية الثانية في غضون شهرين، والتي كانت المحطة الأولى للبعثة التركية برئاسة رئيس الوزراء (Hurriyet Daily News, 2012).

٢. الزيارات العسكرية المتبادلة

تشكل الزيارات المتبادلة بين دولتين لكبار الأفراد العسكريين من كوادر ضباط رفيعي المستوى في قواتهم المسلحة، جنبًا إلى جنب مع زيارات وفود غير بارزة من فروع القوات المسلحة مختلفة، القناة الرئيسة للاتصالات العسكرية. ابتداءً تعد الزيارة الأولى التي يقوم بها عسكريون رفيعو المستوى، معظمهم برتبة رئيس الأركان العامة فما دون، إلى دولة أخرى بداية عهد جديد في العلاقات الثنائية، ولاسيما في العلاقات العسكرية الثنائية. على سبيل المثال اعتبرت زيارة رئيس الأركان التركي أنذاك اسماعيل حقي قره داي Ismail Hakkı Karadayi إلى إسرائيل في شباط/ فبراير ١٩٩٧ بداية مرحلة جديدة من العلاقات العسكرية التركية–الإسرائيلية إذ كانت أول زيارة يقوم بها رئيس أركان تركي على الإطلاق إلى إسرائيل (Pipes, 1997, p. 33).

ويعد الملحقون العسكريون، بشكل عام، "مسؤولون عن تمثيل خدمتهم مع الدولة المضيفة وداخل السلك الدبلوماسي، وشرح سياسة الدفاع في [البلد الأصلي]، وجمع المعلومات حول الشؤون العسكرية، وترتيب الوفود الزائرة ومرافقتها" (Allen & Vadon, 1999, 19). يبدو من المعقول الحديث بأن عدد مكاتب الملحق العسكري لدولة معينة في الخارج يوضح بالمقابل مدى قوة العلاقات العسكرية لتلك الدولة المعينة حول العالم. على سبيل المثال، بينما كان للصين في عام ١٩٨٧ مكاتب ملحق عسكري في ٦٠ دولة، ارتفع العدد إلى ٩٩ دولة في عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٦، أقامت الصين علاقات عسكرية مع أكثر من ١٥٠ دولة ومكاتب ملحق عسكري في ١٠٧ دولة. ومن الواضح أن الصين أكثر نشاطًا من تركيا في علاقاتها العسكرية الثنائية حول العالم (Ersoy, 2008, 92).

فيما يتعلق بتبادل الملحقين العسكريين بينهما فقد تبادلت تركيا والصين الملحقين العسكريين في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٧ على التوالي. كما بدأ الاتصال بين كبار أعضاء الجيشين التركي والصيني في عام ١٩٨٣ من خلال زيارة نائب رئيس

الأركان العامة التركية الجنرال نيسيب توروميتاي Nacip Tormatay إلى الصين. ثم قام كبار ضباط جيش التحرير الشعبي (PLA) ، يانغ دزهي Yang Dezhi وتشانغ وانيان Zhang Wannian بزيارة تركيا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ على التوالي، وزار نظرائهم الأتراك نجدت أوروغ Necdet Üruğ ودوغان كوريش Doğan Güreş الصين في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣ على التوالي (Söylemez, 2017, 298).

منذ عام ٢٠٠٠ ، كانت الزيارات المهمة من تركيا إلى الصين على النحو الآتي: رئيس الأركان العامة حسين كيفريك أوغلو في عام ٢٠٠١ ؛ قائد القوات البرية، ورئيس الأركان العامة في العام التالي إلكر باشبوغ في عام ٢٠٠٧ ؛ نائب رئيس الأركان العامة التركية أصلان غونر في عام ٢٠١٠ ؛ وقائد الدرك ورئيس الأركان العامة في العام نفسه نجدت أوزيل في عام ٢٠١١. من جهة أخرى كان من بين الزوار من الصين إلى تركيا نائب رئيس الأركان العامة تشيان تشوجين في عام ٢٠٠١ ، ورئيس الأركان العامة ليانغ جوانجلي في عام ٢٠٠٥ ، ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية شو تشايهو في عام ٢٠٠٥ ، ونائب الرئيس تشانغ لي في عام ٢٠٠٧ ، رئيس الأركان العامة الصينية تشين بكدي في عام ٢٠١٠ ورئيس الأركان العامة الصيني ما تشاوتيان في عام ٢٠١١. خلال تلك الزيارات، يمكن ملاحظة أن المسؤولين استخدموا خطابًا خاصًا يدعم تطوير التبادلات العسكرية والصداقة (Daly, 2007; Söylemez, 2017, 300)

الجدول رقم (٤)

الزيارات العسكرية المتبادلة بين تركيا والصين (١٩٨٣-٢٠١١)

أهم الزيارات العسكرية المتبادلة		
السنة	تركيا	الصين
١٩٨٣	نائب رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال نجيب تورمتاي Necip Torumtay	
١٩٨٥		رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال يانغ تزهي Yang Dezhi
١٩٨٦	رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال نجدت أوروغ Necdet Üruğ	
١٩٩٣	رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال دوغان كوريش Doğan Güreş	
١٩٩٥		رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال تزيانغ واينان Zhang Wannian
٢٠٠١	رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال حسين كوريك أوغلو Hüseyin Kıvrıkoğlu	رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال تشيان تشوجين Qian Shugen
٢٠٠٥		رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال تشو تشايهو Xu Caihou

٢٠٠٧	قائد القوات البرية الجنرال الكر باشبوغ İlker Başbuğ	رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال تشيانغ لي Zhang Li
٢٠١٠	نائب رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال أصلان غونر Güner Aslan	رئيس هيئة الاركان الصينية الجنرال تشين بكدي
٢٠١١	قائد الدرك نجدت اوزال Necdet Özel	نائب رئيس هيئة الأركان الصينية الجنرال ما تشاوتيان Ma Xiaotian

المصدر: (Söylemez, 2017, 299)

كانت هذه الزيارات هي الأهم في العلاقات العسكرية بين تركيا والصين في القرن العشرين. صحيح أن هذه الزيارات لم يكن لها أي تأثير فوري إلا أن تأثيرها لاحقا كان مهماً جدا في التأسيس لعلاقات جيدة.

بدأت الزيارات البحرية في العلاقات الثنائية فقط في منذ عام ٢٠٠٠. وقد قامت ثلاث سفن حربية بالزيارات الأولى من هذا النوع ؛ من تركيا تورغوتريس Turgutreis إلى شنغهاي في عام ٢٠٠٠ ، ومن الصين تايكانغ Taicang إلى موغلا وتشاناكالي وتشينغداو Çanakkale and Qingdao إلى موغلا في عام ٢٠٠٢. كانت كل هذه زيارات ترفيهية غير رسمية. ٩٤١ أرسلت تركيا فرقاطة جمليك إلى شنغهاي وهونغ كونغ في عام ٢٠١١ من أجل الاحتفال الذكرى الأربعون لتأسيس العلاقات الثنائية (Ekrem, n.d., 24).

والأكثر إثارة للاهتمام هو أن ضابطين بحريين قاما بزيارتين متبادلتين في أيار/ مايو ٢٠١٥. زارت فرقاطة جديز Gediz التركية هونغ كونغ وتشينغداو في مهمة إحياء. من الجانب الصيني، وصلت فرقة المرافقة البحرية التاسعة عشرة التابعة للبحرية الصينية ، المكونة من سفن حربية يفانغ وليني وويشانهو، إلى إسطنبول في مهمة ودية وزيارات رسمية للبحرية التركية.

٣. التعاون الدفاعي التركي–الصيني

فيما يتعلق بالتعاون العسكري في مجال الأسلحة وافق المسؤولون العسكريون في البلدين في عام ٢٠٠٩، خلال زيارة رسمية، على رفع مستوى التعاون العسكري. ونتيجة لذلك تمت دعوة الطائرات الصينية للقيام بأول مناورة عسكرية مشتركة مع دولة من دول الناتو (تركيا) في عام ٢٠٠٩. في عام ٢٠١٠ وفي ظل غياب الحلفاء التقليديين لتركيا والحضور المستمر لهم لاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل، شكلت دعوة تركيا للصين للتدريب العسكري السنوي في عملية "نسر الأناضول" حقبة جديدة في العلاقات العسكرية. وبعد أسابيع قليلة، نفذت القوات البرية لجيش التحرير الشعبي الصينية مناورة عسكرية مع تركيا في منطقة أغيدير Eğirdir (Li & Shah, 2015, 24) وهي منطقة جبلية في تركيا، تركز على مهام مكافحة الإرهاب (حزب العمال الكردستاني)، مما يمثل أول تدريب عسكري للصين في إحدى دول الناتو (Söylemez, 2017, 302).

بعد اتفاق بشأن التعاون في الصناعة الدفاعية في منتصف التسعينيات، بدأت تركيا في إنتاج أنظمة الصواريخ الصينية WS-1 متعددة الإطلاق وصواريخ TR-3000 في عام ١٩٩٧ (Debalina, 2011, 1). بعد هذا الإنتاج المشترك، وافقت الصين على تصنيع صاروخ باليستي قصير المدى B611 لتركيا في عام ١٩٩٩. كانت صواريخ YJ-63 و YJ-83 و YJ-82 و CM 802AKG و C-705 و C602 المضادة للسفن والمركبات الجوية القتالية بدون طيار WJ-600 من المعاملات العسكرية الأخرى التي تم إجراؤها إلى تركيا من الصين. كما تم الإعلان عن أن الصين ساعدت تركيا على إنتاج معدات دفاع محلية، مثل القنابل الانزلاقية الموجهة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) (Söylemez, 2017, 202).

وبغض النظر عن المعنى الرمزي، لم يكن حجم الصفقة شيئًا مقارنةً بواردات تركيا الإجمالية من الأسلحة. بلغت المعاملات الصينية حوالي ٤٣ مليون دولار، مما يشكل ٠.٢٪ فقط من إجمالي عمليات نقل الأسلحة في تركيا في السنوات العشرين الماضية (١٩٩٥–٢٠١٤). بأخذ السنوات الثلاث الرئيسة منذ استيراد البضائع

الصينية إلى تركيا، ومقارنتها بإجمالي الواردات لتركيا في نفس الفترة الزمنية، نكتشف أن حصتها كانت ٠.٣٪ للأعوام ١٩٩٨–٢٠٠٠ و١٪ بالنسبة إلى الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٧. على أي حال، ظلت الواردات العسكرية الصينية رقمًا ثانويًا في إجمالي مشتريات تركيا العسكرية. ومع ذلك، فإن مساعي تركيا في بناء قدرة عسكرية مستقلة تجعل قادتها يفكرون في عقد صفقات أكبر مع الصين. هذه المساعي لها أكثر من معاني رمزية. في سبتمبر ٢٠١٣، بعد ست سنوات من إصدار طلب المعلومات (RIF) حول مشروع نظام الدفاع الجوي والصاروخي التركي طويل المدى (T-LORAMIDS)، وكيل الأمانة العامة للصناعات الدفاعية أعلنت (SSM) أن الشركة الصينية لاستيراد وتصدير الآلات الدقيقة (CPMIEC) قد تم اختيارها بعرضها البالغ ٣.٤ مليار دولار(Söylemez, 2017, 303).

أعلنت اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية التركية (SSIK)، التي يرأسها رئيس الوزراء التركي إردوغان، وتضم أعضاءً آخرين وزير الدفاع عصمت يلماز ورئيس الأركان العامة التركية الجنرال نجدت أوزيل ، في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أن تركيا ستبدأ محادثات مع الصين. شركة China Precision Machinery Export-Import Corporation (CPMIEC) على نظام دفاع جوي وصاروخي بعيد المدى (T-LORAMIDS) بقيمة (٣.٤٤) مليار دولار، في إطار ميزانية تركيا المحددة لهذا الغرض والبالغة ٤ مليارات دولار. وكان منظومة صواريخ FD-2000 من CPMIEC الصينية (نسخة تصدير من فئة HQ-9 المشابهة لمنظومة S-300 الروسية) في منافسة مع منظومة رايثوم Raytheon ولوكهيد باتريوت Lockheed Martin's Patriot PAC-3 الأمريكية ومنظومة Rosoboronexport S-400 الروسية ومنظومة يوروسام تي أستر–٣٠ (سامب) SAMP / T Eurosam Aster 30 الإيطالية–الفرنسية المشتركة. وكانت تركيا تخطط للحصول على ما يصل إلى أربع وحدات إطلاق صواريخ فضلا عن ٢٨٨ صاروخ أرض–جو / صواريخ اعتراضية بموجب اتفاقية إنتاج مشترك مع الصين. جاء نظام Eurosam الأوروبي في المرتبة الثانية، وجاء نظام باتريوت في المرتبة الثالثة وتم إلغاء نظام

Rosoboronexport الروسي. وظهرت عدة حسابات صحفية خلال الصيف نقلاً عن مسؤولين في وزارة الدفاع التركية لم تسمهم زعموا أنه سيتم اختيار النظام الصيني. ومع ذلك، فقد جاء اختيار النظام الصيني بمثابة مفاجأة بعد سنوات عديدة تأخر خلالها القرار. علاوة على ذلك، تمت مراجعة مناقصة T-LORAMIDS عدة مرات منذ الإعلان عنها لأول مرة في عام ٢٠٠٧. وتم الضغط على المنافسين مرارًا وتكرارًا للحصول على أفضل سعر وأقصى قيمة لنقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك، وهو التركيز على الانتاج الدفاعي التركي منذ عام ١٩٨٥، ولكن بشكل أكثر قوة التي تتبعها حكومة حزب العدالة والتنمية (Aliriza, 2013).

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تشغل نظام الصواريخ Nike-Hercules (MIM-14) الأمريكي من حقبة الحرب الباردة الأمريكية لدفاعها الجوي بعيد المدى. ولتعزيز قدرات تركيا الجوية والصاروخية في الفترة التي سبقت حرب العراق عام ٢٠٠٣، نشرت هولندا تحت قيادة الناتو ثلاث بطاريات باتريوت في تركيا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، طلبت تركيا مرة أخرى من الناتو المساهمة في دفاعها الجوي كإظهار لتضامن الحلفاء ضد العدوان السوري، ونشرت الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا تحت قيادة الناتو ما مجموعه ست بطاريات دفاع جوي وصاروخي من طراز باتريوت في جنوب شرق تركيا والتي لا تزال تعمل. كما يتم الدفاع عن تركيا أيضًا بموجب نظام الدفاع الصاروخي الباليستي التابع لحلف الناتو لحماية الأراضي الأوروبية التابعة لحلف شمال الأطلسي والسكان والقوات على النحو المتفق عليه في قمة لشبونة في عام ٢٠١٠. فضلا عن ذلك، منذ أواخر عام ٢٠١١، استضافت تركيا راداراً أمريكيًا متقدمًا (AN/TPY-2) للدفاع الصاروخي لدعم مهمة الناتو (Aliriza, 2013).

في الاول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ أوضح وزير الدفاع التركي يلماز أن القرار بشأن اختيار منظومة الصواريخ الصينية اتخذ لأن "الصينيين قدموا لنا أفضل سعر" وأضاف: "لقد طلبنا الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا. إذا لم تتمكن الدول الأخرى من ضمان ذلك، فسنلجأ إلى الدول التي تستطيع ذلك". وفي اليوم

التالي، ردد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما قاله زميله يلماز بالقول إن العرض الصيني قد لبى مطالب تركيا الأساسية المتعلقة بالسعر والإنتاج المشترك وعلق قائلاً: "إذا قدم صانعو النظام الأمريكيون والأوروبيون ظروفًا أفضل فقط، يمكننا اختيارهم". وتابع وكيل وزارة الدفاع للصناعات الدفاعية الذي خدم لفترة طويلة، مراد بايار ، بمؤتمر صحفي في اليوم نفسه قال فيه: "إن الأسباب الثلاثة وراء الاختيار هي تلبية الاحتياجات التشغيلية، وفرصة الإنتاج المحلي المشترك للصواريخ بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة [فضلا عن] الأجزاء والتكلفة الإجمالية [للعرض الصيني]". وأشار بايار أيضا إلى أنه يمكن توقيع الاتفاقية في غضون ستة أشهر وأن النظام سيتم تسليمه في غضون أربع سنوات. وفي حديثه على التلفزيون التركي في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ ، أوضح رئيس الوزراء التركي أنذاك أردوغان ، الذي ترأس اجتماعا لمجلس الأمن القومي التركي حيث تم اتخاذ القرار، الأسباب وراء الاختيار قائلا: "إن الصين قدمت العطاء الأكثر جاذبية والأقل سعرا. فضلا ذلك، وافقت الصين أيضًا على الإنتاج المشترك. [فيما] لم توافق الدول الأخرى على الإنتاج المشترك. لهذا السبب رفضنا الدول الأخرى". بعد الإشارة إلى الموافقة على حقيقة أن العرض الصيني تضمن أقرب موعد للتسليم قال أردوغان: "جنبًا إلى جنب مع رئيس الأركان ووزير الدفاع لدينا، اتفقنا على أن الصين ستكون الأفضل لهذه الوظيفة" (Aliriza, 2013).

بعد عام ٢٠١٠ أجرت تركيا والصين مناورات عسكرية مشتركة في تركيا، ويبدو أن هناك اهتمامًا من جانب الأتراك بالانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وأن يتم قبولهم كأحد "شركاء الحوار" للمنظمة. وتم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات في هذا المجال. على سبيل المثال، أطلق القمر الصناعي التركي Gökturk-2 من محطة الفضاء Jiiuquan الصينية في عام ٢٠١٢. كما أعربت تركيا عن اهتمامها القوي بشراء نظام صواريخ الدفاع الجوي HQ-9 مع الصين، بل والمشاركة في إنتاجه لسنوات. كما أن الصين في طريقها لبناء ثالث محطة نووية في تركيا. مع كل هذه التحركات لمزيد من الانحياز إلى الصين، سيكون من المهم دراسة

كيف ترى السياسة الخارجية التركية موقف الصين كقوة عظمى محتملة. ومن ثم، يحاول هذا البحث تحليل عدد من الموضوعات وعلاقتها بعلاقات تركيا المتطورة مع الصين من أجل تحليل أفضل لأدوار الصين وقيمها في السياسة الخارجية لتركيا (Aliriza, 2013, 6).

خاتمة واستنتاجات

حاول البحث تسليط الضوء على الجوانب الاقتصادية والعسكرية للعلاقات التركية–الصينية خلال مدة حكم حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠٢٠ والتي شهدت تطورات مهمة نظرا لرغبة البلدين في تطوير هذه العلاقات في المجالات كافة ومنها الجانبين الاقتصادي والامني. ويمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

١. تطورت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والصين إلى درجة كبيرة لاسيما في مجال التجارة. ومع ذلك، ارتبطت العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين باستمرار بالعجز التجاري المتزايد لتركيا منذ عام ١٩٩٥. فضلا عن ذلك، على الرغم من التطور غير المسبوق، وإن كان غير المتكافئ العلاقات التجارية الثنائية، لوحظت زيادة طفيفة في الاستثمارات الثنائية المباشرة. ثم مرة أخرى، في واقع الأمر، اتسمت العلاقات الاقتصادية التركية–الصينية بتطور مستمر ومتواضع. ومع ذلك، كانت هناك عوامل يبدو أنها أثرت سلبًا على تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والصين، والتي من شأنها أن تمنع تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية في المستقبل إذا لم يتم التعامل معها بطريقة مناسبة. أول هذه العوامل هو عدم وجود بيئة اقتصادية مناسبة للأنشطة الاقتصادية الثنائية. والعامل الثاني هو وجود مناطق اقتصادية يتنافس فيها الجانبان إذ تخوض البضائع التركية منافسة شديدة مع البضائع المستوردة من الصين في السوق المحلية التركية، وتنافس البضائع التركية بشدة البضائع الصينية في الأسواق العالمية. العامل الثالث يتعلق بالمشاكل الهيكلية التي لوحظت في السوق المحلية الصينية.

٢. نظرًا لأن العلاقات العسكرية الخارجية للدولة مرتبطة أساسًا بسياستها الخارجية، فإن تحليل العلاقات العسكرية التركية مع الصين يدعو إلى توضيح الخصائص

الأساسية للسياسة الخارجية التركية. أولا، على الرغم من وجود بعض النذر بسياسة خارجية حازمة تسعى إلى ما هو أكثر من الأمن، فإن الهدف النهائي للسياسة الخارجية التركية، كما يبدو، هو الحفاظ على الأمن من خلال السلام والاستقرار سواء في الداخل أو في محيطه. ثانيًا، النقاط المرجعية للأمن، التي تشير إليها الوثائق التركية الرسمية وإعلانات صانعي السياسة الأتراك، هي أساسًا وحدة الدولة غير القابلة للتجزئة، والوحدة الوطنية والنزاهة، والطبيعة الموحدة للدولة، والاستقلال. وتعد تركيا النزاعات الإقليمية والعرقية والأصولية الدينية والإرهاب الدولي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تهديدات رئيسة لأمنها. ثالثا، بشكل عام، يعد الموقع الجغرافي والتجارب التاريخية والأيديولوجية المهيمنة بين صانعي السياسة المعايير الأساسية للسياسة الخارجية التركية. رابعًا، تعد الحكومة والرئيس ووزارة الخارجية التركية ومجلس الأمن القومي / العسكري والمجلس التركي هم اللاعبون الأساسيون في صنع السياسة الخارجية التركية وتنفيذها.

٣.أسفرت العلاقات العسكرية بين تركيا والصين عن نتائج جوهرية خلال المدة موضوع البحث عندما وقعت تركيا اتفاقيات عسكرية مختلفة مع الصين لأنظمة الأسلحة المتطورة والتدريب وغيرها. وشكلت هذه الاتفاقيات الاطار العام الذي أطر العلاقات العسكرية الثنائية بين تركيا والصين واسفرت بعد ذلك عن نتائج جوهرية إضافية لاسيما بعد عام ٢٠١٠ عندما ارتقت العلاقات الثنائية بينهما الى مستوى الشراكة الاستراتيجية مما نتج عنها العديد من التطورات في مجالات أخرى من التعاون العسكري، مثل توقيع اتفاقيات تعاون عسكري جديدة وعدة زيارات ثنائية لأفراد عسكريين رفيعي المستوى.

الهوامش

(١) اشتعلت اضطرابات عرقية في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ في أورومتشي عاصمة منطقة سنجان في اقليم تشينجيانغ في الشمال الغربي من جمهورية الصين الشعبية .بين الأويغور وقومية الهان، أسفرت عن أكثر من ١٨٤ قتيلا و١٦٠٠٠ جريحا. اتهمت فيها السلطات الصينية مسلمي الأويغور بأعمال الشغب، بينما يؤكد المسلمون تدخل قوات الأمن فيها ضدهم لصالح الهان (سي إن إن عربية، ٢٠٠٩).

(٢) يبدو أن الصين منخرطة في هذه الأنواع من الاتفاقيات الدولية كجزء من خطتها العامة لتطوير وتحسين وإضفاء الطابع المهني على قوات العمليات الخاصة (SOFs) من خلال الاستفادة من أساليب التدريب المختلفة للدول الأخرى. سيكون دور قوات العمليات الخاصة الصينية حاسمًا في صدام محتمل بين الصين وتايوان. حول أهمية إجراءات التشغيل الموحدة للقوات المسلحة الصينية (Chase, 2007, 2-5).

المراجع

Aliriza, B. (2013, October 8). ***Turkey Looks to China on Air and Missile Defense?*** **Center for Strategic & International Studies (CSIS): https://www.csis.org/analysis/turkey-looks-china-air-and-missile-defense.**

Allen, K. W., & Vadon, E. A. M. (1999). China's Foreign Military Relations. ***Henry L. Stimson Center, 32*****: http://www.stimson.org/china/pdf/chinmil.pdf.**

Altınok, M. (2015, July 31). Çin Demiryolu ve Nükleere Talip [China Interested in Railway and Nuclear]. ***Daily Sabah*****: https://www.sabah.com.tr/yazarlar/melihaltinok/2015/07/31/cin-demiryolu-ve-nukleere-talip.**

Annual Report. (2008). Military Power of the People's Republic of China. In ***Annual Report to Congress*****: https://nuke.fas.org/guide/china/dod-2008.pdf.**

Atli, A. (2016). Turkey's Foreign Policy Towards China: Analysis and Recommendations for Improvement. In ***Global Relations Forum*** **(No. 3; Policy Paper Series). Asian Studies Center: https://Altay_atli_birlestirilme.indd. (https://gif.org.tr).**

Atlı, A. (2015, June). ***ICBC Brings Chinese Money to Turkey*****. Asia Times:**

http://atimes.com/2015/06/icbc-brings-chinese-money-to-turkey.
Bank of China. (2012, October 12). *Chinese Bank Desks Opened by BOC in Turkey*. Official:
http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201210/t20121012_2009730.html.
Berber, M. A. (2015, July 31). Turkish-Chinese Trade to Grow Free from Exchange Rate Pressure. *Daily Sabah*.
https://www.dailysabah.com/economy/2015/07/31/turkish-chinese-trade-to-grow-free-from-exchange-rate-pressure.
Chase, M. S. (2007). Chinese Special Operations Forces: 'Lessons Learned' and Potential Missions. *China Brief, 7*(4).
Çolakoğlu, S. (2013). Turkey-China Relations: Rising Partnership. *Oradogu Analiz, 5*(51).
Daily Sabah. (2015a, July). Turkey-China Business Forum to Revive Silk Road. *Daily Sabah*:
https://www.dailysabah.com/economy/2015/07/30/turkey-china-business-forum-to-revive-silk-road.
Daily Sabah. (2015b, September 9). Bank of China Holds Talks to Enter Turkish Market. *Daily Sabah*:
https://www.dailysabah.com/business/2015/09/10/bank-of-china-holds-talks-to-enter-turkish-market.
Daly, J. C. K. (2007, February 21). *Sino-Turkish Relations Beyond the Silk Road*. The Jamestown Foundation China Brief:
https://jamestown.org/program/sino-turkish-relations-beyond-the-silk-road-4.
Debalina, C. (2011). *The Sino-Turkey Defence Relations*. Tribune (Revue Defense Nationale.
Deutsche Welle. (2013, November 18). *Ticarette Rakamlar Uyuşmuyor [Numbers Are Not Coherent in Trade]*:
https://www.dw.com/tr/ticarette-rakamlar-uyuşmuyor/a-17237194.
Ekrem. (n.d.). *Türkiye-Çin İlişkilerinin 40 Yılı (1971-2011) [40 years of Turkey-China Relations (1971-2011)]*:
https://acikders.ankara.edu.tr/pluginfile.php/106065/mod_resource/content/1/13. Konu Türkiye- Çin Stratejik İşbirliği İişkileri -- TUrkiye-Cin_iliskilerinin_40_Yili_%281971-2011%29-Erkin Ekrem.pdf.
Ersoy, E. (2008). *An Analysis of Turkish-Chinese (Military) Relations, A Master's Thesis*. Bilkent University.
Gürel, B., & Kozluca, M. (2022, January). *Chinese Investment in Turkey: The Belt and Road Initiative, Rising Expectations and Ground Realities, European Review*.

https://www.cambridge.org/core/journals/european-review/article/chinese-investment-in-turkey-the-belt-and-road-initiative-rising-expectations-and-ground-realities/4B8809A80379953E4122CF3D3B5B6D47.

Hurriyet Daily News. (2012, April 10). *Turkey, China Sign Two Nuclear Agreements During PM's Visit*: https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-china-sign-two-nuclear-agreements-during-pms-visit-18032.

Li, W., & Shah, S. H. (2015). The Dynamics of Sino Turkish Relations in the New Century Viewed from a Diplomatic Perspective. In R. K. Karaca & W. Li (Eds.), *Sino -Turkey Relations: Concept Policies and Prospects* (13–34). Istanbul Gelişim University Press.

Martin, M. F. (2015). What's the Difference-Comparing U.S. and Chinese Trade Data. In *CRS Report*. Congressional Research Service.

NBS of China. (2017, May). *Annual Data*. Official, National Bureau of Statistics of China, http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData.

NGO. (2016). *DTİK Asya Pasifik Komitesi Geleneksel İftar Yemeği (Şanghay) [DTİK Asia Pacific Committee Traditional Iftar Dinner (Shanghai)]*. DTİK (World Turkish Business Council). http://www.dtik.org.tr/Haberler/1037_DTİK_Asya_Pasifik_Komitesi_Geleneksel_İftar_Yemeği_(Şanghay).html.

Pipes, D. (1997). A New Axis: An Emerging Turkish-Israeli Entente. *The National Interest, 50*. https://www.danielpipes.org/293/a-new-axis-the-emerging-turkish-israeli-entente.

Presidency of The Republic of Turkey. (2017a, May 12). *President Erdoğan Goes to China*. https://tccb.gov.tr.

Presidency of The Republic of Turkey. (2017b, October 13). *The Baku-Tbilisi-Kars Railway Is One of the Links of the New Silk Road*. https://tccb.gov.tr.

Seafarer Funds. (n.d.). *No Title* https://www.seafarerfunds.com/commentary/one-belt-one-road-many-motives/#footnote_2-4.

Shambaugh, D. (2004). China Engages Asia: Reshaping the Regional Order. *International Security, 29*(3). https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/shambaugh.pdf.

Söylemez, M. (2017, December). *Turkey and China: An Account of a*

***Bilateral Relations Evolution*. ASIA Center. https://centreasia.eu/en/turkey-and-china-an-account-of-a-bilateral-relations-evolution.**

***Türkiye- People's Republic of China Economic and Trade Relations*. (2021, September). https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-china.en.mfa.**

الجزيرة نت. (١٠، كانون الأول، ٢٠١٦). *تركيا تبدأ مبادلة العملة مع الصين Turki Start Currency Exchange With China*.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/12/10/

سي إن إن عربية. (٧، تموز، ٢٠٠٩). *الصين: الشرطة تقتل ٢ من الويغور في أورومتشي China: The Police Killed Two Uighurian in Urumqi*.
https://arabic.cnn.com/2009/world/7/13/China.Uyghur.Dead